الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/21/GUY/1

الجمعية العامة

Distr.: General
19 January 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية والعشرون
٢٠١٥ كانون الثاني/يناير ١٩-٣٠

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

غيانا

* استُنسِخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.15-00557 160215 170215

1500557

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- يسر غيانا أن تقدم تقريرها إلى الاستعراض الدوري الشامل الثاني، وأن تعرض حالة تنفيذ التوصيات المقدمة في الدورة الخامسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢- وتطلب غيانا إلى اللجنة أن تحيط علماً بتقاريرها التي قدمتها، بوصفها دولة طرفاً، إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل، وباستعراض الحالة فيها الذي جرى أمام هاتين اللجنتين في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، على التوالي، وكذلك بتقريرها المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي تقارير تقدم معلومات قيمة. وقدمت غيانا أيضاً استعراضها الوطني بشأن إعلان بيجين وتنفيذ خطة العمل. أما المعلومات والبيانات الواردة في هذه التقارير فلم تُدرج مجدداً في هذا التقرير، إلا في المجالات التي شهدت تغيرات أو لأغراض التأكيد. وفي ضوء ذلك، توصي حكومة غيانا بقراءة هذا التقرير بالاقتران مع تلك التقارير والاستعراضات المتعلقة بغيانا بوصفها دولة طرفاً، بحسب الاقتضاء.

٣- ومن أصل ٥٥ توصية (٧٠-١ إلى ٧٠-٥٥)، التزمت غيانا طوعاً بالتشاور بشأن ٢٨ توصية رأت أنها مثيرة للجدل، وهي: ١٤ توصية تتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام (٧٠-٩ و٧٠-٢٣ إلى ٧٠-٣٥)؛ وست توصيات تتعلق بإلغاء العقوبة البدنية (٧٠-٣٦ إلى ٧٠-٤١)؛ وسبع توصيات تتعلق بإلغاء تجريم العلاقات الجنسية المثلية بين البالغين المتراضين، وبالتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (٧٠-٤٧ إلى ٧٠-٥٣)؛ والتوصية ٧٠-٤٣ (بشأن سن المسؤولية الجنائية).

٤- ورغم أن غيانا لم تقبل التوصيات ٧٠-٤٤ و٧٠-٤٥ و٧٠-٤٦، أكدت مجدداً التزامها بأن تجري تحقيقات شفافة في جميع الادعاءات المتعلقة بعمليات إعدام خارج القضاء، وبأن تقدم تقريراً عن الجهود المبذولة في هذا الصدد.

٥- وأشارت غيانا إلى محتويات تقييم منتصف المدة المتعلق بها، وتود أن تسجل بالغ قلقها إزاء عدم تلقيها أي إخطار من مجلس حقوق الإنسان قبل إجرائه هذا التقييم[1].

٦- ويقدم **الجزء الأول** من هذا التقرير معلومات عن المنهجية والتشاور، و**تحديثاً للمعلومات المتعلقة بالتحديات والمخاطر والتهديدات**. ويقدم **الفرع ألف** من **الجزء الثاني** معلومات محدَّثة عن المعاهدات التي صدَّقت عليها غيانا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على النحو الموصى به؛ ومعلومات محدَّثة عن التوصيات التي وافقت غيانا على التشاور بشأنها، وذلك في **الفرع باء**، والتقرير المرحلي بشأن تنفيذ التوصيات التي حظيت فعلاً بتأييد غيانا، وذلك في **الفرع جيم**. ويجري تناول التوصيات تحت عناوين مواضيعية.

الجزء الأول

المنهجية والتشاور

٧- عرضت الحكومة على الجمعية الوطنية، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، "موجزاً للوثائق المتعلقة بغيانا قبل الاستعراض الدوري الشامل الأول الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، وفي دورته الخامسة عشرة المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠". وعُرضت قائمة التوصيات على جميع أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٦٥ عضواً وعلى رئيس البرلمان في دورته التاسعة.

٨- وفي إطار العملية التشاورية بشأن الـ ٢٧ توصية المدرجة في الفقرة ٣ من هذا التقرير، اتُّخذ قرار مع بدء الدورة العاشرة للبرلمان[٢] بعرض هذه الأمور على الجمعية الوطنية. وقدمت الحكومة مقترحاً بشأن هذه التوصيات، حيث طلبت إحالة هذه الأمور إلى لجنة برلمانية خاصة مختارة. ووافقت الجمعية الوطنية على ذلك في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٢[٣]. وشُكِّلت اللجنة البرلمانية الخاصة المختارة من تسعة أعضاء، وبدأت اجتماعاتها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢[٤].

٩- ولم تنحصر المناقشات المتعلقة بهذه المسائل المحددة في السلطة التشريعية فقط. فقد أجرت وزارة التعليم مشاورات بشأن إلغاء العقوبة البدنية في جميع أنحاء البلد. وجرت مناقشات عامة بين وسائط الإعلام وبعض المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الدينية، بشأن إلغاء العقوبة البدنية، وعدم تجريم العلاقات الجنسية المثلية بين البالغين المتراضين، والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

١٠- والتقت منظمة العفو الدولية بالحكومة في عام ٢٠١٤، وتتعاون المنظمة مع معهد العدالة من أجل الدعوة إلى الوقف الرسمي لتطبيق عقوبة الإعدام سعياً إلى إلغائها في نهاية الأمر.

١١- ويواصل منتدى الجهات الوطنية صاحبة المصلحة مهامه، ويجتمع ثلاث مرات في المتوسط في كل عام برئاسة رئيس الدولة لمناقشة المسائل ذات الأهمية الوطنية.

أوجه التقدم، والتحديات والتهديدات

١٢- بيّن التعداد السكاني الوطني الذي أُجري في عام ٢٠١٢ أن عدد سكان غيانا يبلغ ٧٤٧ ٨٨٤ نسمة، يعيشون في مساحة ٢١٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع[٥][٦].

١٣- وتمثل الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤ أطول فترة منذ الاستقلال تشهد نمواً اقتصادياً حقيقياً مستمراً، إذ وصل متوسط معدل النمو إلى ٤,٧٥ في المائة في السنوات الخمس الأخيرة[٧].

١٤- وشجَّع هذا النمو الإيجابي توسع الاقتصاد وتنوعه، وجذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما في قطاع الصناعات الاستخراجية، وهي الذهب واستكشاف النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى التوسع في تقديم القروض للقطاع الخاص[٨].

١٥- وواصلت صناعات الخدمات تسجيل نمو إيجابي عام بلغ ٥,٥ في المائة في نهاية عام ٢٠١٣. ويُعزى ذلك إلى قطاع التشييد والبناء الذي سجل نمواً قدره ٢٢,٦ في المائة نتيجة توسعه المستمر الذي يعزى إلى حملة الإسكان الوطنية، ومشاريع البناء التي ينفذها القطاع العام، وإقامة المنشآت الصناعية.

١٦- ولا تزال غيانا تحافظ على واحد من أقل معدلات التفاوت بين البشر وفي التعليم والدخل في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي[٩].

١٧- وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الشراكة بين غيانا والنرويج، وهي ثاني أكبر شراكة مؤقتة في العالم في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وأول نموذج على النطاق الوطني. وبموجب هذه الشراكة، تحصل غيانا على مبلغ يصل إلى ٢٥٠ مليون دولار أمريكي نظير خدماتها في مجال مناخ الغابات.

١٨- وحصلت غيانا، حتى الآن، على نحو ١٥٠ مليون دولار. وتُوجَّه هذه الأموال من خلال صندوق غيانا للاستثمار في المبادرة المعززة[١٠]، من أجل تنفيذ المشاريع والمبادرات المحددة في استراتيجية غيانا للتنمية الخفيضة الكربون.

١٩- ووجِّه جزء كبير من الأموال المدفوعة نحو الأنشطة التي تركز على السكان الأصليين؛ ويقدم مشروع صندوق تنمية الهنود الأمريكيين، الذي تبلغ ميزانيته ٨,٢ ملايين دولار أمريكي، تمويلاً يهدف إلى تحسين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات الهندية الأمريكية، ويُخصص مبلغ ١٠,٨ ملايين دولار لتمويل مشروع تمليك الأراضي للهنود الأمريكيين. (انظر الفقرات ٣٨ و٣٩، ومن ١٥٥ إلى ١٥٨).

٢٠- ويركز صندوق غيانا للاستثمار في المبادرة المعززة أيضاً على التخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق مشاريع تكيف متنوعة، وعلى توفير حلول الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة للبلد.

٢١- وقد تقلصت هذه الإنجازات الاقتصادية الإيجابية وحُجبت أحياناً نتيجة الوضع السياسي الذي نشأ بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. فقد حصل الحزب الحاكم على أكبر مجموعة من الأصوات، ولكن يقل عدد مقاعده في البرلمان عن مقاعد حزبي المعارضة مجتمعين، بمقعد واحد، وفقاً لنظام الانتخابات القائم على التمثيل النسبي.

٢٢- وخفَّضت الأغلبية المعارضة الميزانية السنوية للبرلمان العاشر للسنوات ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ بما مجموعه ٩٠ مليار دولار غياني تقريباً (٤٥٠ مليون دولار أمريكي). وأثر ذلك بشدة على تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية، فقلَّص الأموال المخصصة لمشاريع البنية التحتية التحويلية الكبرى في مجال الطاقة البديلة والمواصلات، فضلاً عن الخدمات التي تهدف إلى تعزيز إدماج المجتمعات الأصلية في الاقتصاد العام[١١].

٢٣- وأدى هذا المأزق التشريعي إلى رفض ثمانية مشاريع قوانين حكومية[١٢]. وكانت أكبر هزيمة هي رفض مشروع قانون مكافحة غسيل الأموال ومواجهة تمويل الإرهاب (المعدل) لعام ٢٠١٣، وإعادة تقديمه بعد ذلك إلى البرلمان في عام ٢٠١٤ وعدم تمريره. ولذا خضعت غيانا للمراجعة من جانب فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢٤- وأسهمت الأزمة السياسية التي نجمت عن ذلك في إلقاء ظلال كثيفة من عدم اليقين على البيئة السياسية والتوقعات الاقتصادية، الأمر الذي أثار بواعث قلق حقيقية إزاء الاستقرار السياسي وثقة المستثمرين.

٢٥- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شعرت الحكومة بقلق شديد دفعها إلى الاتصال رسمياً بالأمم المتحدة، والمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، والكومنولث، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، تحذرهم من التهديد المحدق بالديمقراطية البرلمانية الناشئة في غيانا، وذلك من جراء حالة عدم الاستقرار الراهنة في الهيئة التشريعية. وتفاقم الوضع بعد ذلك.

٢٦- ولمواجهة اقتراح سحب الثقة الذي قدمته الأحزاب المعارضة في آب/أغسطس ٢٠١٤، وجه الرئيس دونالد راموتار كلمة إلى الأمة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ أعلن فيها قراره تمديد ولاية البرلمان، وبذلك أنقذ البرلمان العاشر وأتاح حيزاً "لتهدئة النفوس" وفرصاً للحوار بين الحكومة والمعارضة. فإذا فشل هذا النهج، سيُحل البرلمان وسيُدعى إلى انتخابات وطنية وإقليمية جديدة[١٣]. وأعلن الرئيس في ذلك الوقت أن الانتخابات ستُجرى في عام ٢٠١٥.

٢٧- ورغم هذا الوضع، يتواصل تنفيذ برنامج تقليص الفقر والنهج الإنمائي الذي يراعي مصالح الفقراء ويدعم النمو، حيث أسهما في تحقيق تحسن كبير في نوعية حياة المواطنين الغيانيين، لا سيما الأطفال. (انظر الفقرات من ١١٦ إلى ١٤٨)

الجزء الثاني

الفرع ألف

التوصيات ٦٨-١ و٦٨-٤ و٦٨-٥ و٦٨-٦ و٦٨-٧ و٦٨-٨ و٦٨-٩ و٧٠-١ و٧٠-٣

٢٨- سيُقدم، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، التقريران الأوليان لغيانا، اللذان أُعدا بمساعدة اليونيسيف، والمتعلقان بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وسيُقدم أيضاً تقرير غيانا الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٩- وصدَّقت غيانا على الصكوك التالية، أو انضمت إليها:

- اتفاقية السلامة والصحة المهنيين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥)[١٤]؛
- اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)[١٥]؛
- اتفاقية اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه[١٦]؛
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[١٧].

التوصيات ٧٠-١٣ و٧٠-١٤ و٧٠-٥٤ و٧٠-٥٥

٣٠- تنظر غيانا بشكلٍ جدي في التصديق على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧[١٨].

الفرع باء

التوصيات ٦٨-٢ و٦٨-٣ و٧٠-٢ و٧٠-٤ و٧٠-٥ و٧٠-٦ و٧٠-٧ و٧٠-٨

٣١- لا تزال الاتفاقيات والبروتوكولات الاختيارية التي لم يُصدق عليها بعد، والمشار إليها في هذه التوصيات، قيد النظر[١٩].

إلغاء عقوبة الإعدام

التوصيات ٧٠-٩، و٧٠-٢٣ إلى ٧٠-٣٥

٣٢- أُسندت إلى اللجنة البرلمانية الخاصة المختارة، المشار إليها في **الفقرة ٨** من هذا التقرير، مهمة تحديد موقف الغيانيين، لا سيما أُسر الضحايا والخبراء في علم الإجرام والمهنيين، بشأن عقوبة الإعدام وإمكانية إلغائها. غير أن عمل اللجنة في الفترة المشمولة بالتقرير ركَّز على إلغاء العقوبة البدنية.

٣٣- وقد ألغى **قانون الجرائم المدرجة في القانون الجنائي، رقم ٢١، لعام ٢٠١٠ (بصيغته المعدلة)**[٢٠]، عقوبة الإعدام الإلزامية بحق الأشخاص المتهمين بأعمال قتل، واستحدث أحكاماً بالسجن مدى الحياة والسجن مع إمكانية العفو. وأُبقي على عقوبة الإعدام في حالات محدودة، مثل قتل ضابط شرطة أثناء أدائه واجبه، أو الخيانة.

٣٤- وأدى ذلك، خلال السنوات الخمس الأخيرة، إلى تخفيف عقوبة الإعدام المحكوم بها على ١٥ سجيناً إلى السجن مدى الحياة، ويحق لبعضهم التماس العفو خلال السنوات الثلاث القادمة. وأُعفي سجين واحد من عقوبة الإعدام في عام ٢٠١٢. وكان ١٣ سجيناً من الذكور ينتظرون عقوبة الإعدام وقت تقديم التقرير.

٣٥- ولم يُنفذ حكم الإعدام، خلال هذه الفترة، في أي سجين محكوم عليه بهذه العقوبة.

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

التوصيات ٧٠-١٠ و٧٠-١١ و٧٠-١٢

٣٦- نظرت غيانا في التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. ورغم ذلك، تواصل غيانا التركيز، في حدود الموارد المتاحة، على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. واتخذت غيانا خطوات عملية نحو تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٣٧- وفي سياق الاعتراف بالمظالم التاريخية التي ارتُكبت بحق الشعوب الهندية الأمريكية، كفلت **المادتان ١٤٩ و١٤٩ زاي**[٢١] من دستور غيانا المنقح، وكذلك قانون **الهنود الأمريكيين لعام ٢٠٠٦**[٢٢]، حقوق الهنود الأمريكيين في تملك الأراضي وتقرير المصير والحكم والثقافة في غيانا في إطار سيادة الدولة.

٣٨- ويُشار إلى أن نظام تملك الأراضي في غيانا فريد من نوعه. فالدولة هي أكبر مالك للأراضي، أما ثاني أكبر ملاك الأراضي فهم سكان القرى من الهنود الأمريكيين الأصليين الذين يملكون أراضي مجتمعية تصل مساحتها إلى ١٤ في المائة من أراضي غيانا. وقد ترغب اللجنة في الإحاطة علماً بأن الأراضي المجتمعية لا تُملك إلا للمجتمعات الأصلية لا لفئات أخرى من الأشخاص. وتوزع غالبية الأراضي بنظام الإيجار أو التمليك في قطاع الزراعة، وبنظام الترخيص في قطاعي التعدين والحراجة. ويمتلك ملاك الأراضي من الأفراد أقل نسبة مئوية من الأراضي.

٣٩- وواصلت الحكومة التركيز على حقوق الهنود الأمريكيين في تملك الأراضي، على النحو المبلغ في عام ٢٠١٠. ومُنحت ١٠٣ قرى من قرى الهنود الأمريكيين منحاً مطلقة، وتم رسم حدود ٨٣ قرية منها حتى الآن. ويُتوقع أن يستكمل مشروع تمليك الأراضي للهنود الأمريكيين وترسيم حدودها جميع عمليات تمليك الأراضي، المطلوبة من المجتمعات، للهنود الأمريكيين، وترسيم حدودها[٢٣].

٤٠- وتنص المادة الخامسة من قانون الهنود الأمريكيين على إنشاء مجالس قروية ومجالس مجتمعية تُنتخب محلياً[٢٤]، وتختص بضمان الإدارة الرشيدة والتنظيم السليم، واستخدام الأراضي والموارد الطبيعية في القُرى التابعة لها. وتُنتخب مجالس شيوخ المجتمعات المحلية، والمجالس القروية والمجالس المجتمعية للهنود الأمريكيين، كل ٣ سنوات، وفقاً لقانون الهنود الأمريكيين لعام ٢٠٠٦.

٤١- ويختار مجلس شيوخ المجتمعات[٢٥][٢٦] و/أو المنظمات غير الحكومية الهندية الأمريكية ممثليها لحضور اللجان الثلاث المعنية بالحقوق الدستورية - وهي لجنة الشعوب الأصلية، ولجنة العلاقات الإثنية، ولجنة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين[٢٧] - وتتيح هذه اللجان فُرصاً مباشرة للتصدي لأي انتهاك لحقوق هذه الشعوب وللدعوة إلى التغيير.

٤٢- وييسر نموذج الحكم الرشيد في غيانا لقيادات الشعوب الأصلية وأفرادها المشاركة في المشهد السياسي، وممارسة حرية تحديد وضعهم السياسي، ومواصلة تنميتهم اقتصادياً واجتماعياً

وثقافياً. وتشارك القيادات المنتخبة للهنود الأمريكيين، ومجتمعاتهم، في جميع المحافل الاستراتيجية والتشريعية والإنمائية الوطنية الرئيسية.

٤٣- وتواصل المنظمات غير الحكومية ومجلس شيوخ المجتمعات المشاركة في عملية التشاور بشأن تحديث استراتيجية التنمية الخفيضة الكربون. ويشارك في عضوية اللجنة التوجيهية المتعددة أصحاب المصلحة المعنية بتغير المناخ ممثلو مجلس شيوخ المجتمعات، ومنظمة غير حكومية تابعة للهنود الأمريكيين، ووكالات حكومية، والمجتمع المدني.

التوصيات ٧٠-١٥ و٧٠-١٦ و٧٠-١٧ و٧٠-١٨ (الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان)

٤٤- تعرب غيانا مجدداً عن استعدادها لمواصلة تلبية الدعوات والتعاون الكامل مع المكلفين بولايات.

التوصية ٧٠-١٩

٤٥- ستبقي غيانا هذه التوصية متاحة للنظر فيها مستقبلاً. (انظر **الفقرات ١٨٠ و١٨٣-٤ و١٩٥**).

إلغاء العقوبة البدنية

التوصيات ٧٠-٣٦ و٧٠-٣٧ و٧٠-٣٨ و٧٠-٣٩ و٧٠-٤٠ و٧٠-٤١

٤٦- ألغيت العقوبة البدنية في المؤسسات الإصلاحية للأحداث بموجب قانون مدارس التدريب (المعدل) لسنة ٢٠١٠[٢٨] وقانون الأحداث الجانحين لسنة ٢٠١٠[٢٩].

٤٧- والعقوبة البدنية محظورة أيضاً في مؤسسات الرعاية بموجب القانون الجديد المتعلق بخدمات رعاية الطفل ونمائه (لسنة ٢٠١١).

٤٨- ووجهت اللجنة البرلمانية الخاصة المختارة، المشار إليها في هذا التقرير (انظر **الفقرة ٨**)، دعوة عامة لتقديم معلومات وتلقت اللجنة ورقات واستمعت إلى عروض من قطاع عريض من المجتمع[٣٠].

٤٩- وقد تبين أثناء هذه المشاورات والعروض المقدمة إلى اللجنة البرلمانية الخاصة المختارة أن إلغاء العقوبة البدنية في المدارس لا يزال قضية تنقسم بشأنها بشدة وعلى نحو متساوٍ آراء قطاعات المجتمع؛ ولم يتحقق بعد توافق عام في الآراء في المجتمع المدني أو في اللجنة البرلمانية الخاصة المختارة بشأن الخطوات المقبلة.

السن الدنيا للمسؤولية الجنائية

التوصية ٧٠-٤٣

٥٠- لا يزال مشروع قانون قضاء الأحداث قيد المراجعة التشاورية.

حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

التوصيات ٧٠-٤٧ و٧٠-٤٨ و٧٠-٤٩ و٧٠-٥٠ و٧٠-٥١ و٧٠-٥٢ و٧٠-٥٣

٥١- تتمثل ولاية اللجنة البرلمانية الخاصة المختارة (**الفقرة ٨**) في تلقي وسماع معلومات عن موقف الغيانيين من أي تغييرات في الأحكام التشريعية والقانون الجنائي تتعلق بالعلاقات الجنسية المثلية بين البالغين المتراضين، والتمييز الظني أو الحقيقي ضد المثليات أو المثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وكان ينبغي للجنة، من حيث المبدأ، أن تنظر في تقديم توصية بإلغاء المواد من ٣٥١ إلى ٣٥٣ من قانون **الجرائم الجنائية** (التي تجرم العلاقة المثلية الحميمة في السر بين الرجال البالغين المتراضين) والمادة ١٥٣(١)(٤٧) من **قانون الاختصاص الجزئي (الجرائم)** (ارتداء ملابس الجنس الآخر)، وأن تعدل المادة ٤ من **قانون منع التمييز** بحيث تنص على الميل الجنسي. ولا تتضمن قوانين غيانا أحكاماً تحظر العلاقات الجنسية المثلية بين الإناث البالغات المتراضيات. وقد توقف عمل هذه اللجنة نظراً إلى تمديد ولاية البرلمان العاشر.

٥٢- وفي هذه الفترة، كانت حرية التعبير بشأن هذه المسائل مكفولة، دون قيود، لمنظمات المجتمع المدني، ومنها جمعية مناهضة التمييز القائم على الميل الجنسي، والمنظمات الدينية ووسائط الإعلام.

٥٣- ورداً على المعلومات المتعلقة بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في غيانا، التي قدمتها جمعية مناهضة التمييز القائم على الميل الجنسي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، تود الحكومة أن تكرر أن الدولة لا تميز[٣١] ضد الأشخاص بسبب ميلهم الجنسي، وأن لكل غياني الحق في حرية التعبير، والعمل، والسكن، والرعاية الطبية، والتعليم، على النحو المنصوص عليه في دستور غيانا وقوانينها وسياساتها. ولا تدري الحكومة شيئاً عن الإشارات الواردة في المعلومات المقدمة بشأن التمييز في مجال العمل. ومن المؤسف أن هذه الشكاوى لم تُعرض، فيما يبدو، على كبير موظفي شؤون العمل، أو لجنة الخدمة العامة، أو المحاكم.

٥٤- ويحق لأي شخص متضرر أن يرفع دعوى دستورية أمام المحاكم. ولم تُرفع، حتى الآن، إلا دعوى واحدة من هذا القبيل في شباط/فبراير ٢٠١٠، التُمس فيها الانتصاف الدستوري من الدولة. فقد حكم القاضي الجزئي بإدانة أربعة رجال لارتدائهم ملابس نسائية في عام ٢٠١٠. ونُظرت الدعوى في المحكمة الأعلى درجة أمام كبير القضاة، الذي حكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ برفض جميع سبل الانتصاف الملتمسة من مقدمي الدعوى، ولكنه رأى أن حق مقدمي الدعوى في معرفة أسباب اعتقالهم واحتجازهم بموجب **المادة ١٣٩** انتُهك من جانب الشرطة (وهي جهاز تابع للدولة). وحكم كبير القضاة بدفع مبلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار غياني لكل واحد من مقدمي الدعوى. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، استأنف مقدمو الدعوى حكم كبير القضاة أمام محكمة الاستئناف، ولا تزال المسألة معروضة عليها.

٥٥- ومع ذلك، تسلِّم غيانا بوجود مظاهر للتحيز فيما بين الأفراد تقوم على المواقف الثقافية والمعتقدات الدينية، على النحو الذي بينته دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٣ أشارت إلى أن ٢٥ في المائة من الغيانيين يكرهون المثليين.

الفرع جيم

معلومات محدثة عن الالتزامات، الجزء الثاني (A/HRC/15/14)

التمييز

التوصيتان ٦٨-١٠ و٦٩-٨

٥٦- وثَّقت تقارير غيانا، المقدمة بوصفها دولة طرفاً، والمشار إليها في **الفقرة ٢** من هذا التقرير، جهود غيانا في النهوض بوضع المرأة والأطفال، وعدم التمييز ضد الأقليات والشعوب الأصلية والنساء والأطفال وفقاً للدستور والقوانين والسياسات، والالتزامات الناشئة عن معاهدات.

الإصلاحات التشريعية[٣٢] *- تعزيز حقوق الإنسان وسبل حمايتها*

- قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٠[٣٣]؛
- قانون الدفاع (المعدل) لعام ٢٠١١[٣٤]؛
- قانون الحضانة والرعاية والوصاية والإعالة لعام ٢٠١١[٣٥]؛
- قانون تبني الأطفال (المعدل) لعام ٢٠١١[٣٦]؛
- قانون خدمات رعاية الطفل ونمائه لعام ٢٠١١[٣٧]؛
- قانون الجرائم الجنسية (المعدل) لعام ٢٠١٣؛
- قانون حقوق الأشخاص في الزواج العرفي (المعدل) لعام ٢٠١٢[٣٨].

٥٧- وبالإضافة إلى ذلك، صدرت في عام ٢٠١٢ خمس مجموعات من اللوائح المتعلقة بمشروع قانون الأطفال[٣٩].

٥٨- وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى سن قانون **المراجعة القضائية**[٤٠] لعام ٢٠١٠، الذي يدعو في الفصل ٠٦:٣ منه المحاكم إلى *"مراجعة الإجراءات التي تُتخذ أو يُمتنع عن اتخاذها من جانب وزارة، أو هيئة عامة، أو سلطة عامة، أو محكمة، أو مجلس، أو لجنة، أو أي شخص أو هيئة تمارس أو تمتنع عن ممارسة أي سلطة عامة أو واجب يمنحه أو يفرضه الدستور أو أي قانون مدوَّن"*.

الإجراءات غير التشريعية

٥٩- يوثِّق التقرير الجهود المتسقة التي تبذلها غيانا لمكافحة مظاهر التفاوت والتمييز (الحقيقي أو الظني)، وذلك بتحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على السلع والخدمات، بغض النظر عن المكان الجغرافي، أو الأصل العرقي، أو الديانة، أو الأصل الاجتماعي، أو نوع الجنس. **الفقرات من ١١٦ إلى ١٤٨.**

٦٠- وتعيين أمين مظالم، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وموافقة البرلمان مؤخراً على إنشاء لجنة العلاقات الإثنية، واستمرار أداء وبناء قدرات كل من لجنة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين، ولجنة الشعوب الأصلية، ولجنة العلاقات الإثنية، ولجنة حقوق الطفل، وإعادة تعيين لجان الخدمات القضائية والعامة وخدمات الشرطة من جانب البرلمان، هي إجراءات توفر إطاراً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وآليات الشكاوى، من أجل تعويض المواطنين عن انتهاك الحقوق المنصوص عليها في دستور البلد وقوانينه، وفي الاتفاقيات التي صدَّقت عليها غيانا.

٦١- وقد ترغب اللجنة في الإحاطة علماً بأن *أمين المظالم مُفوَّض* بموجب الدستور والفصل ١٩:٠٤[٤١] من قانون أمين المظالم بأن *"يحقق في أي إجراء تتخذه أي إدارة حكومية، أو الرئيس، أو الوزراء، أو موظفو أو أعضاء هذه الإدارات أو السلطات، في إطار ممارسة الوظائف الإدارية لتلك الإدارات أو السلطات"*.

٦٢- وجدير بالذكر أن المحكمة الأعلى درجة، التابعة لمحكمة غيانا العليا، أنشأت في عام ٢٠١١ محكمة خاصة للقانون الدستوري والعام، لكي تتناول حصراً الأمور المتعلقة بالقانون الدستوري والعام. وأتاح ذلك الإسراع بالنظر في الدعاوى الدستورية.

٦٣- ويركز مكون الحكم الرشيد في البرنامج القطري لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ على تدريب وبناء قدرات أربع لجان معنية بالحقوق، وفقاً لولاياتها الدستورية. وتتعاون أيضاً خطة عمل البرنامج القطري لليونيسيف مع لجنة حقوق الطفل[٤٢].

٦٤- وتشير غيانا مجدداً[٤٣] إلى أن ولاية اللجنة البرلمانية القطاعية المعنية بالخدمات الاجتماعية تشمل النظر في المجالات والقضايا المتعلقة بالأطفال[٤٤]. وقد أدت هذه اللجنة مهامها في إطار البرلمان العاشر.

الأشخاص ذوو الإعاقة

٦٥- بصدور قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٠، عُينت اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة، وهي تقوم بدور مركز التنسيق الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٦- واستهدفت الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، توفير التعليم الشامل لجميع الأطفال، وتعزَّز هذا الهدف في خطة الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وأولي اهتمام خاص للأطفال ذوي الإعاقة.

٦٧- وتتعاون وزارات الصحة، والتعليم، والعمل والخدمات البشرية والضمان الاجتماعي[٤٥] تعاوناً وثيقاً مع اللجنة الوطنية المعنية بالإعاقة ومع المنظمات غير الحكومية، على التصدي للتحديات والحقائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة[٤٦].

التنوع الثقافي والإثني، والتضامن

التوصيتان ٦٨-١٣ و٦٨-٢٢

٦٨- وقَّعت غيانا على الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي وعلى اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

٦٩- وتسلِّم غيانا بتنوعها الإثني والثقافي والديني واللغوي، باحتفالها بالتقاليد والممارسات التاريخية والدينية والثقافية والإثنية على الصعيد الوطني والإقليمي والمجتمعي. وحددت غيانا ١٣ عطلة رسمية احتفالاً بإنهاء الرق وسخرة العمالة المهاجرة، وبالمناسبات الدينية ويوم الاستقلال.

٧٠- وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، أطلقت الحكومة مهرجان غيانا الذي يهدف إلى تعزيز الوعي بالتنوع الإثني والتعدد الثقافي وتنوع التراث في البلد، وتقدير هذا التنوع والتعدد. وتساعد مثل هذه المناسبات على تعزيز التفاهم بين الثقافات، والتضامن، والحد من انعدام الأمن الإثني[٤٧].

مشاركة المرأة

التوصية ٦٩-٢٣

٧١- أحرزت غيانا تقدماً كبيراً نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد صنَّف **التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين، لعام ٢٠١٣**، غيانا في المرتبة ٣٣ من ١٣٦ بلداً في مجال التمكين السياسي العام للمرأة. وفيما يتعلق بعضوية المرأة في البرلمان، تأتي غيانا في المرتبة ٢٩، وتأتي في المرتبة ٢٤ من حيث تقلد المرأة للمناصب الوزارية[٤٨].

٧٢- وازدادت نسبة عضوية المرأة في البرلمان من ١٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٣٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣. وتشغل المرأة نسبة ٣١ في المائة من المقاعد في المجالس الديمقراطية الإقليمية العشرة المنتخبة.

٧٣- والمرأة ممثَّلة تمثيلاً جيداً في الحياة العامة. فهي تشغل مناصب رئيسية في الوزارات وهيئات اتخاذ القرار[٤٩]، وكذلك وظائف تقنية عليا في المؤسسات العامة[٥٠]. وتشغل المرأة أيضاً خمسةً من مناصب القضاة العشرة، و١١منصباً من مناصب القضاة الجزئيين الـ ١٨[٥١].

٧٤- وتبين **الدراسة الاستقصائية للمشاريع، لعام ٢٠١٠، التي أجرتها المؤسسة المالية الدولية والبنك الدولي** (غيانا ٢٠١٠) أن نسبة العاملات الدائمات المتفرغات تبلغ ٣٩,١ في المائة، أي أعلى من النسبة المتوسطة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٣٧,٥ في المائة) وأعلى من النسبة المتوسطة في بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (٣٢,٦ في المائة)[٥٢].

٧٥- وتبلغ النسبة المئوية للشركات التي تتقلد فيها المرأة منصب كبير المديرين ١٧,٧ في المائة، أي أقل قليلاً من النسبة المئوية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٢٠,٨ في المائة) وفي بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (٢٠,٤ في المائة). وعقدت مؤخراً الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التابعة للفريق العامل الوطني المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، حلقة عمل لتسليط الضوء على ضرورة التصدي لهذه المسألة.

٧٦- غير أن النسبة المئوية للشركات التي تشارك المرأة في ملكيتها تبلغ ٥٨,٣ في المائة، أي أعلى من مثيلتها في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (٤٢,٧ في المائة) وفي بلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط (٣٧,٦ في المائة) [٥٣].

٧٧- وفيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية للمرأة والفرص الاقتصادية المتاحة لها، صنَّف التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين غيانا في المرتبة ٤١ من حيث المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة[٥٤].

بيئة العمل

التوصيتان ٧٠-٢١ و٧٠-٢٢

٧٨- يشمل الإطار التشريعي لغيانا قانون المساواة في الحقوق لعام ١٩٩٠، وقانون منع التمييز لعام ١٩٩٧، وقانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٠، ولوائح الخدمة العامة، وعدداً من قوانين العمل التي تحظر التمييز في مجال العمل.

٧٩- وأصدرت الحكومة في تموز/يوليه ٢٠١٣ أمراً بتحديد الحد الأدنى الوطني لأجور جميع العمال.

٨٠- وفي ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وقعت غيانا البرنامج القطري للعمل اللائق، الذي أُعد في إطار حوار وطني ثلاثي الأطراف بين منظمة العمل الدولية ووزارة العمل وشركاء اجتماعيين[٥٥]. ويرتبط هذا البرنامج ارتباطاً مباشراً باستراتيجية تقليص الفقر، وهو يهدف إلى تنشيط "النمو الاقتصادي العريض القاعدة والموفر لفرص العمل"، ويركز على "جيوب الفقر الإقليمية"، وتعزيز "حماية البيئة"[٥٦].

التمييز الإثني

التوصية ٦٩-٣٠

٨١- تكفل الدولة حقوق السكان الأفريقيين الغيانيين، الذين يشكلون ٣٠,٢ في المائة من السكان[٥٧]، في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، وفي الإسكان، والتعليم، والصحة، وغيرها. وتهدف الجهود المبذولة لتقليص الفقر وتعزيز الفرص المتكافئة لجميع المواطنين في الحصول على السلع والخدمات، إلى ضمان عدم استبعاد الأفريقيين الغيانيين ولا أية فئة إثنية أخرى. (انظر الفقرات من **١١٦ إلى ١٤٨**).

٨٢- وفي عام ٢٠١١، دعمت الحكومة عملية تخطيط وتنسيق أنشطة السنة الدولية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي. واضطلعت بتخطيط الأحداث لجنة توجيهية عريضة القاعدة[٥٨] تتألف من أفرقة أفريقية غيانية[٥٩] تدعمها وزارة الثقافة والشباب والرياضة.

٨٣- وأيدت غيانا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦١، وتشارك في عضوية لجنة الجماعة الكاريبية للتعويضات، التي تدعو إلى تقديم تعويضات للمنحدرين من أصول أفريقية الذين استُرقوا وأُحضروا للعمل في المستعمرات البريطانية والفرنسية والهولندية والإسبانية. ونتيجة لذلك، أنشأت غيانا لجنة عريضة القاعدة تتألف من ٣٠ فريقاً غيانياً، وتعكف هذه اللجنة على إعداد تقرير غيانا إلى الجماعة الكاريبية بشأن مطالبات التعويضات التي ستُقدم إلى هذه الدول الاستعمارية السابقة.

مؤسسة حقوق الإنسان والالتزامات التعاهدية

التوصيات ٦٨-١١ و٦٩-١ و٦٩-٢

٨٤- تضطلع اللجان الدستورية المعنية بالحقوق[٦٠]، ولجنة العلاقات الإثنية[٦١]، ولجنة حقوق الإنسان[٦٢] بالمسؤولية عن رصد ومراجعة جميع التشريعات والسياسات والتدابير القائمة المتعلقة بالامتثال، وإبلاغ الجمعية الوطنية بالتشريعات التي تحتاج إلى تعديل[٦٣].

٨٥- وتكفل آلية تعيين وانتخاب أعضاء هذه اللجان استقلاليتها ونزاهتها. وتنص المادة ٢١٢زاي على تمويل اللجان مباشرةً من الصندوق الموحد[٦٤]. وتمتثل هذه المادة لمبادئ باريس.

٨٦- وريثما تُعيَّن اللجنة الجامعة المتعلقة بحقوق الإنسان[٦٥]، لن يتسنى لغيانا الامتثال على النحو الكامل لمبادئ باريس. ومن المؤسف أن موقف غيانا لا يزال دون تغيير.

التوصيتان ٦٨-١٢ و٦٨-٢٥

٨٧- علَّقت غيانا على هاتين التوصيتين. (انظر الفقرات ٢، و٢٨ إلى ٣٠)

٨٨- ومن أصل ٤٧ اتفاقية لمنظمة العمل الدولية صدقت عليها غيانا حتى الآن، تأخر تقديم ١٣ تقريراً.

العنف المنزلي والجنسي

التوصيات ٦٨-١٤ و٦٨-١٥ و٦٨-١٦ و٦٨-١٧ و٦٩-١١

٨٩- يشكل تعزيز وإنفاذ قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٠[٦٦]، وقانون العنف المنزلي لعام ١٩٩٦ ولوائحه[٦٧]، والسياسة الوطنية لمكافحة العنف المنزلي، الإطار للحد من جميع أشكال العنف والإيذاء ضد النساء والأطفال وحماية الضحايا. ويتعزز ذلك باتخاذ نهج متعدد القطاعات ومتعدد الأبعاد.

٩٠- وقد أزال التعديل الذي أُدخل في عام ٢٠١٣ على قانون الجرائم الجنسية أوجه القصور الموجودة في إجراء الإحالة بالمستندات عملاً بتوصيات لجنة القواعد التابعة للجنة الخدمات القضائية.

٩١- ويمنح قانون مكافحة العنف المنزلي (١٩٩٦) ضحايا العنف المنزلي وسائل مبسطة وسريعة وغير مكلفة نسبياً للحصول على الحماية من شركائهم الذين يؤذونهم، وذلك عن طريق أوامر الحماية وأوامر شغل وحيازة المسكن[٦٨]. ويقدم مكتب المساعدة القانونية للضحايا المشورة القانونية المجانية والتمثيل القانوني المجاني[٦٩].

٩٢- وفي عام ٢٠١١، أُنشئ مكتب شؤون الرجال في وزارة العمل والخدمات البشرية والضمان الاجتماعي، اعترافاً بأن ثقافة العنف تتطلب إدراج الفتيان والرجال تحديداً وإيلاءهم اهتماماً خاصاً. ويدعو مكتب شؤون الرجال إلى تحلي الرجال بالسلوك المسؤول والأبوة المسؤولة، ويهدف إلى إنهاء العنف المنزلي والجنسي.

٩٣- وركز "الحوار الوطني بشأن العنف المنزلي"، الذي جرى في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ تحت شعار "إنها مشكلتنا، فلنجد لها حلاً" على ما يلي: '١' مواصلة توعية الجمهور وتحديد الآليات الوقائية المناسبة لمواجهة العنف المنزلي؛ '٢' وضع خارطة طريق وخطة عمل وطنية بشأن العنف في غيانا، واستراتيجية شاملة للاتصال وإطار لرصد وتقييم حالات العنف المنزلي وغيرها من حالات العنف الأخرى المبلَّغ عنها في المجتمع.

٩٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عُقد مؤتمر وطني لمدة يومين بشأن منع العنف بين الأفراد، بمشاركة الشرطة، ودائرة السجون في غيانا، ووزارات الصحة، والتعليم، والخدمات البشرية والضمان الاجتماعي، والمنظمات الدينية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وخلص المؤتمر إلى الحاجة إلى نهج متعدد التخصصات لاستكشاف عنف العشير. وقُدِّم أكثر من ٥٠ توصية هي الآن في مراحل مختلفة من التنفيذ.

٩٥- وشهدت السنوات الأربع الأخيرة قيام وسائط الإعلام، والمجتمع المدني، والمجتمع المحلي، والمنظمات الدينية، بدور أكثر نشاطاً في مكافحة العنف ضد النساء والأطفال. ويشير الجدول ١ إلى انخفاض بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في العدد الكلي لحالات العنف المنزلي المبلغ عنها، وانخفاض عدد القضايا المعلقة المعروضة على الشرطة من ٥١ في المائة إلى ٢٥ في المائة، وزيادة عدد الأشخاص الموجهة إليهم تهم من ٢٥ في المائة إلى ٥٢ في المائة. وتبيِّن هذه الأرقام بعض أوجه التحسن في الحد من مستويات العنف المنزلي وحماية الضحايا.

الجدول ١

البيانات المتعلقة بالعنف المنزلي من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣

السنة	*عدد الأشخاص المتهمين*	*عدد الأشخاص المُحذرين*	*الحالات المعلقة*	*الحالات التي أُرسلت من أجل المراقبة*	*المفقودون*	*أخرى*	*إجمالي عدد التقارير*
٢٠١١	١ ٩١٨	٢٦٠	٢ ٩٥٦	٥٥٨	لا يوجد	لا يوجد	٥ ٦٩٢
٢٠١٢	١ ٧١٥	١٠٦	١ ٤٠٦	١٤٩	لا يوجد	لا يوجد	٣ ٣٧٦
٢٠١٣	١ ٦٤٠	٦٠	٨٤١	٨٦	١٢	٥	٢ ٦٤٤
المجموع	**٥ ٢٧٣**	**٤٢٦**	**٥ ٢٠٣**	**٧٩٣**	**١٢**	**٥**	**١١ ٧١٢**

المصدر: وزارة الخدمات البشرية والضمان الاجتماعي، ٢٠١٤.

٩٦- في عام ٢٠١٤، افتتحت أكبر منظمة دينية هندوسية، هي Guyana Hindu Dharmic Sabha، ملاذاً آمناً آخر لضحايا العنف المنزلي والجنسي والاتجار، وقامت منظمة هندوسية أخرى، هي Guyana Central Arya Samaj، ببناء مركز تدريب مجاور. وسيوفر الملاذ والمركز المشار إليهما مزيداً من الحماية للضحايا في المناطق الريفية، وسيضيفان إلى المساحة التي توفرها منظمة غير حكومية أخرى، هي منظمة المساعدة والمأوى. وتحصل هذه الجهات على دعم مالي من الحكومة.

٩٧- بالإضافة إلى ذلك، عقدت الفرقة العاملة الوطنية المعنية بالعنف الجنسي، في تموز/يوليه ٢٠١٤، دورة خاصة لاستعراض مشاريع البروتوكولات[٧٠] لكل من الشرطة، ووكلاء النيابة، والقضاة الجزئيين، والأخصائيين الاجتماعيين، والممارسين الطبيين في إطار قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٠، ولدراسة مشروع خطة العمل الجديدة. ويُتوقع أن تُقدم هذه الخطة إلى مجلس الوزراء لاعتمادها.

التوصية ٦٩-٩

٩٨- اتخذت قوة شرطة غيانا تدابير تهدف إلى ما يلي: '١' إنشاء وحدات معنية بالعنف المنزلي والجرائم الجنسية، في المقر الرئيسي لقوة الشرطة وفي إدارات الشرطة السبع؛ '٢' تدريب أفراد الشرطة وتشجيع مراكز الشرطة المصادقة للشعب؛ '٣' إعادة بناء مراكز الشرطة الرئيسية وتخصيص أماكن خاصة بها لتيسير الإبلاغ عن هذه الحالات؛ '٤' التعاون مع المنظمات غير الحكومية ووزارة الخدمات البشرية والضمان الاجتماعي.

٩٩- وقد أدت الشراكة بين قوة شرطة غيانا والمنظمات الدينية (وهي الشراكة المعروفة باسم COPS and FAITH COMMUNITY NETWORK) إلى تحسين طريقة تناول هذه الحالات.

١٠٠- ورغم الزيادة الكبيرة في عدد الأشخاص الذين وجّه إليهم القضاة الجزئيون تهماً وحكموا عليهم بعقوبات لارتكابهم جرائم عنف منزلي، يُلاحظ أن عدد حالات المقاضاة

والإدانة مخيِّب للآمال. ولم تزد نسبة حالات الإدانة عن الجرائم الجنسية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤ على ٢٣,٦ في المائة[٧١]. ولم تُختتم بعد قضية بارزة تتعلق بالولع بالأطفال بعد أربع سنوات.

١٠١- ويكتنف القلق حكمين أصدرهما مؤخراً قاضٍ في المحكمة الجزئية وكبير القضاة. فقد أصدر قاضٍ أمراً بمنع شخص يدعي أنه وقع ضحية عنف جنسي في طفولته من التحدث علناً ولو في موقع فيسبوك. ورُفض طعن قدمه الضحية إلى المحكمة الجزئية. وفي القضية الثانية، التُمس من كبير القضاة الحكم بعدم دستورية حكم أصدره قاضٍ جزئي باستخدام إجراء الإحالة بالمستندات في قانون الجرائم الجنسية المعدل لعام ٢٠١٣. وحكم كبير القضاة بأن القاضي الجزئي امتثل للقانون، غير أن القانون غير دستوري. وطلب المدعي العام وقف تنفيذ حكم كبير القضاة وإعادة نظر القضية. وفي غضون ذلك، يتيح وقف هذا الحكم مواصلة النظر في عدد كبير من قضايا الاغتصاب التي كانت معلقة[٧٢].

التوصية ٦٩-١٠

حماية الأطفال

١٠٢- يتمثل التحدي في تنفيذ قوانين الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ (انظر **الفقرتين ٥٦ و٥٧**) في حدود الموارد البشرية والتقنية المتاحة. وينصب التركيز على ضمان عمل آليات الحماية بكفاءة من أجل التصدي لمسألة إساءة المعاملة، وجميع أشكال الإيذاء، بما في ذلك الإيذاء الجنسي، واستغلال الأطفال، وبناء قدرات الوكالات وهيئات المجتمع المدني ذات الصلة.

١٠٣- وإدراكاً للصعوبات التي يواجهها الضحايا الأطفال، بشكل خاص، في الإفصاح عن تعرضهم لأي نوع من الإيذاء، أُنشئت في عام ٢٠١٢ حملة TELL لمعالجة هذا الضعف[٧٣].

١٠٤- وهذه الحملة ثمرة جهد تعاوني بين وزارة الخدمات البشرية والضمان الاجتماعي، ووزارة التعليم، ووزارة شؤون الهنود الأمريكيين، من جانب، والشرطة، وجمعيات الآباء والمدرسين، والمدرسين، والمنظمات غير الحكومية، من الجانب الآخر. وتهدف الحملة إلى تشجيع الأطفال على الإفصاح عن تعرضهم لأي شكل من أشكال العنف الجنسي أو غيره دون خوف أو ترهيب. وتستهدف الحملة أطفال المدارس الابتدائية، وتتخذ نهجاً عاماً لتوعية الجمهور بشأن قانون الجرائم الجنسية[٧٤].

١٠٥- وواصلت وكالة رعاية الطفل وحمايته التحقيق في حالات إيذاء الأطفال المبلغة في جميع أنحاء البلد[٧٥]. وتلقت الوكالة بلاغات عن ٩٩٩ ٣ حالة إيذاء للأطفال في عام ٢٠١١، و٦٨٩ ٣ حالة في عام ٢٠١٢، و٣٤٢ ٣ حالة في عام ٢٠١٣، تم التحقيق فيها جميعاً ومعالجتها[٧٦].

١٠٦- وأدى الدور الاستباقي لهذه الوكالة إلى منع انفصال ٤٣٢ ٢ طفلاً عن أسرهم، في حين أُبعد ٥١٩ طفلاً عن الأوضاع المؤذية، ووُضِع ٢٠٧ أطفال في بيئة أسرية من خلال برنامج كفالة الأطفال.

الاتجار بالأشخاص

التوصيات ٦٨-٢٠ و٦٩-١٥ و٦٩-١٧ و٦٨-٢٠ و٦٩-١٥ و٦٩-١٧

١٠٧- لا تزال الحكومة ملتزمة بنهجها المتعدد القطاعات في تناول مسألة الاتجار بالبشر بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٥.

١٠٨- وتعقد الفرقة العاملة الوزارية المعنية بالاتجار بالأشخاص[٧٧] اجتماعات شهرية من أجل تخطيط الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويترأس هذه الفرقة وزير الشؤون الداخلية، ويشارك في عضويتها عدد من جهات التنسيق التابعة للكيانات الحكومية وغير الحكومية. وقد تحسن التنسيق بفضل هذه الآلية، وثبتت فعاليته في تجنب التداخل بين الأنشطة أو الفجوات في سياق التصدي للاتجار بالأشخاص.

١٠٩- وعلى الصعيد الإداري، أُنشئت وحدة معنية بالاتجار بالأشخاص في إدارة التحقيقات الجنائية التابعة لقوة شرطة غيانا، كما أُنشئت وحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص في وزارة الخدمات البشرية والضمان الاجتماعي، وهي تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الشرطة.

١١٠- وفي الوقت الراهن، تنفذ فرقة العمل الوزارية المبادرات المحددة في خطة العمل الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥[٧٨]. وتشمل أهداف هذه الخطة تقديم معلومات عن آليات التعاون فيما بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من أجل منع الاتجار بالأشخاص؛ وتحسين قدرات المجتمعات المحلية الداخلية على منع الاتجار بالأشخاص؛ وتقديم المساعدة المناسبة والشاملة إلى الضحايا؛ وتحسين قدرات الجهات صاحبة المصلحة على تحديد الضحايا وتقديم المساعدة المباشرة عن طريق التدريب؛ وإضفاء الطابع الرسمي على الآلية الوطنية للإحالة والبروتوكول المشترك بين الوكالات؛ وتحسين قدرات أجهزة إنفاذ القانون على التحقيق مع المتجرين بالبشر ومقاضاتهم وإدانتهم، وحماية الضحايا.

١١١- وأجرت فرقة العمل الوزارية المعنية بالاتجار بالأشخاص عمليات تقييم متكررة لقطاعي الزراعة والحراجة، ولكن لم يكشف هذا التقييم عن أي دليل جوهري على الاتجار بالأشخاص، وتواصل فرقة العمل الرصد الفعال لمناطق التعدين، والخدمات المنزلية، وقطاع تجارة التجزئة في المناطق الريفية والداخلية. وتتعاون فرقة العمل مع وزارات الموارد الطبيعية والبيئة، والعمل، وشؤون الهنود الأمريكيين، وكذلك مع لجنة غيانا المعنية بالجيولوجيا والمناجم، ولجنة غيانا المعنية بالحراجة، ووكالة حماية البيئة، وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، من أجل تنسيق الجهود وضمان الامتثال.

١١٢- ونفذَّت فرقة العمل سلسلة من البرامج في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤ لزيادة الوعي بمسألة الاتجار بالبشر. وتشمل هذه البرامج عمليات مراقبة في المناطق الداخلية[٧٩]، وزيارات إلى مناطق التعدين الداخلية، وتدريب أعضاء أفرقة الخفارة المجتمعية، وضباط الشرطة[٨٠] المكلفين بالعمل في المناطق الداخلية ومناطق التعدين الأخرى.

١١٣- وتركز وزارة شؤون الهنود الأمريكيين على تقديم التدريب في المجتمعات الهندية الأمريكية في مجال التثقيف والتوعية بمسألة الاتجار بالأشخاص[٨١]، كما نظمت وزارة الخدمات البشرية والضمان الاجتماعي ووزارة التعليم، بالتعاون مع اليونيسيف، حملات في جميع مدارس البلد للتوعية بمسألة الاتجار بالأشخاص[٨٢].

١١٤- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٤، ركزت فرقة العمل الوزارية على تقديم حملات توعية في المدارس الثانوية ومجتمعات التعدين الداخلية[٨٣].

١١٥- وقُدِّمت في عام ٢٠١٣ تسعة تقارير بشأن الاتجار بالبشر، شملت ٢٠ شخصاً، وصدرت ثلاثة أحكام إدانة بشأنها، ولا تزال خمس قضايا منظورة أمام المحاكم. وقد رُفضت قضية واحدة. وبلغ عدد القضايا في عام ٢٠١٢ ثلاث قضايا.

الحد من الفقر، وتكافؤ فرص الحصول على السلع والخدمات

التوصيات ٦٨-٢١ و٦٩-٧ و٦٩-٢٧ و٦٩-٢٨

١١٦- يرتكز برنامج استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ على الأركان التالية: '١' نمو اقتصادي عريض القاعدة وخفيض الكربون يهيئ لإحداث فرص عمل؛ '٢' تعزيز هياكل الحكم المؤسسية والتنظيمية ؛ '٣' استثمار متسارع في رأس المال البشري، والرعاية الصحية الأولية؛ '٤' استثمار متسارع في البنية التحتية المادية الداعمة لاستراتيجية النمو؛ '٥' برامج خاصة للتدخل تهدف إلى التصدي لجيوب الفقر الإقليمية والديمغرافية[٨٤].

١١٧- ويواصل برنامج استراتيجية الحد من الفقر استهداف القطاعات السكانية الفقيرة والضعيفة، ويهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على السلع والخدمات وتقديمها، وتعزيز التكامل والترابط الاجتماعي، وتحسين نوعية الحياة، وإعمال حقوق الإنسان.

١١٨- وتواصل غيانا إحراز تقدم نحو تحقيق أهدافها المتعلقة بالحد من الفقر، وذلك بالاستثمارات المستمرة في كل من التعليم، والصحة، والمياه، والإسكان، والخدمات البشرية والضمان الاجتماعي، وشؤون الهنود الأمريكيين، وتصل هذه الاستثمارات الآن إلى ٣٤,٥ في المائة من الميزانية السنوية لعام ٢٠١٤. (**انظر الجدول ٢، التذييل الأول، المخصصات المالية للقطاع الاجتماعي، ٢٠٠٩-٢٠١٤**).

الأشكال الأخرى للإغاثة والمبادرات:

(أ) تواصل غيانا توفير مجموعة واسعة من شبكات الإغاثة والأمان الاجتماعي للفقراء والضعفاء في المجتمع[٨٥]؛

(ب) وقدم برنامج "حاسوب شخصي واحد"، المشار إليه في تقرير الاستعراض الدوري الشامل لغيانا لعام ٢٠١٠، التدريب وحواسيب شخصية مجانية إلى ٢١٤ ٥١ أسرة معيشية بحلول منتصف عام ٢٠١٤. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، سيتحقق هدف الـ ٠٠٠ ٩٠

أسرة معيشية. ويمثل هذا البرنامج مبادرة أطلقتها الحكومة لإتاحة فرص متساوية في الحصول على التكنولوجيا المعاصرة؛

(ج) وتشير التقديرات إلى أن ١ في المائة من السكان يعيشون في فقر مدقع[٨٦]. ولعلاج شواغل هذه الفئة المحددة، خُصص مركزان سكنيان للمشردين يأويان أكثر من ٣٧٠ شخصاً بالغاً. وافتُتح في عام ٢٠١٤ مركز هوغو شافيز لإعادة تأهيل المشردين وإعادة إدماجهم في المجتمع ، بموجب اتفاق ثنائي بين غيانا وفنزويلا، ويخدم المركز ١٨٠ شخصاً.

التعليم

١١٩- أُحرز تقدم كبير وواضح في قطاع التعليم. فقد أشار التقرير المرحلي لغيانا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١١[٨٧] إلى أن غيانا أحرزت تقدماً باهراً نحو توفير التعليم الابتدائي للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، حققت غيانا هدفها المتمثل في القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وتسعى غيانا جاهدةً إلى تحقيق التكافؤ في التعليم الجامعي[٨٨].

١٢٠- ويصنِّف **التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين**[٨٩] لعام ٢٠١٣ غيانا في المرتبة الأولى من حيث التحصيل الدراسي من إجمالي ١٣٦ بلداً[٩٠]. ويمثل ذلك إنجازاً رئيسياً لبلد نامٍ صغير.

١٢١- وقد تحقق ذلك بفضل الاستثمار المكثف في قطاع التعليم[٩١] الرامي إلى تجهيز المنشآت على نحوٍ أفضل وتوفير مزيد من المدرسين المدربين[٩٢]. وتواصل غيانا تقديم التعليم المجاني على مستوى دور الحضانة والتعليم الابتدائي والثانوي في المدارس الممولة من الحكومة. ويلتحق بالمدارس الخاصة أقل من ١٥ في المائة من التلاميذ.

١٢٢- ونتيجةً لذلك، أُنشئت أو جُددت مئات من المدارس في جميع أنحاء البلد؛ وقُدم التدريب إلى ٧٢ في المائة من المدرسين، وصار أكثر من ٥٠ في المائة من المدرسين في المناطق الداخلية مدربين في إطار برنامج تدريب مدرسي التعليم الأساسي في غيانا. وأدى ذلك إلى تحسن كبير في انتظام تلاميذ المدارس وأدائهم التعليمي على جميع مستويات التعليم، على النحو الذي بينته التقييمات الدورية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٢٣- وأدى قطاع التعليم دوراً مهماً في تحقيق تكافؤ الفرص بين الأطفال بغض النظر عن مكان إقامتهم أو أصلهم العرقي أو ديانتهم أو طبقتهم الاجتماعية ويتجلى ذلك بوضوح في المجتمعات الداخلية ومجتمعات الهنود الأمريكيين حيث يحصل جميع الأطفال الهنود الأمريكيين وأطفال المجتمعات الداخلية على التعليم بمختلف مستوياته.

١٢٤- ويوجد الآن في المناطق الداخلية البعيدة في غيانا ١١٦ دار حضانة و١٣٩ مدرسة ابتدائية و١٣ مدرسة ثانوية[٩٣] بها دور إقامة داخلية[٩٤]، وازداد عدد المدارس من ١٣٠ مدرسة في عام ١٩٩٤ إلى ٤٠٠ مدرسة في عام ٢٠١٤. ويصل عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية في المناطق الداخلية إلى نحو ٦ ٠٠٠ تلميذ.

١٢٥- وأُنفق أكثر من مليار دولار غياني على برنامج التغذية المدرسية الوطني الذي استفاد منه أكثر من ٠٠٠ ٦٥ تلميذ في البلد، حيث يقدم وجبات خفيفة مقواة و/أو وجبات ساخنة. واستفاد من هذا البرنامج أكثر من ٠٠٠ ١٦ تلميذ في ثلاث مناطق داخلية.

١٢٦- وتقدم الحكومة بدلات لشراء الزي المدرسي الموحد لجميع التلاميذ الملتحقين بنظام التعليم الحكومي على مستوى دور الحضانة والمدارس الابتدائية والثانوية.

١٢٧- وفي عام ٢٠١٤، بدأت الحكومة تطبيق برنامج المنح النقدية المعنون "لأننا نهتم"، الذي تُقدم في إطاره منحة قدرها ٠٠٠ ١٠ دولار غياني (٥٠ دولاراً أمريكياً) لكل تلميذ ملتحق بنظام المدارس العامة[٩٥]. وتصل تكلفة البرنامجين معاً إلى أربع مليارات دولار غياني (٢٠ مليون دولار أمريكي).

١٢٨- وتمثل هذه المبادرات، بالإضافة إلى التوفير المجاني لكتب التدريبات والكتب الدراسية، جزءاً من برنامج إنمائي وطني يهدف إلى الحد من الفقر وضمان رفاه الجيل القادم ومستقبله.

١٢٩- وتركز غيانا منذ عام ٢٠١٢ على تحقيق التعليم الثانوي الشامل وتحسين نوعية التعليم.

١٣٠- وستركز خطة التعليم الاستراتيجية الجديدة (٢٠١٤-٢٠١٨) على تحسين نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وتدريب المدرسين، والالتحاق ببرامج التعليم المهني التقني والعلمي، وإقامة شراكات أكثر تنظيماً مع مقدمي الخدمات التابعين للقطاع الخاص ومع الوالدين.

١٣١- وستتضمن مبادرة جديدة، هي مشروع تحسين التعليم في المناطق الداخلية، سلسلة من المشاورات العامة في جميع المناطق الداخلية لمساعدة وزارة التعليم على جمع معلومات من أجل وضع خطة عمل خمسية[٩٦].

الصحة

التوصية ٦٩-٢٩

١٣٢- تواصل غيانا الاستثمار في قطاع الصحة بهدف تحسين نوعية حياة الناس ومأمول العمر. وتلتزم الحكومة بضمان حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، وتحسين نوعية الخدمات الصحية المضمونة من الدولة وتوسيع نطاقها وتقديمها. وتُقدم خدمات الرعاية الصحية الحكومية مجاناً.

١٣٣- وتهدف الاستراتيجية الصحية الوطنية، التي أُطلقت مؤخراً بعنوان الرؤية الصحية ٢٠٢٠ (٢٠١٣-٢٠٢٠)[٩٧]، إلى تعزيز هذه الأهداف.

١٣٤- وتنفذ وزارة الصحة استراتيجية رعاية الأمهات والحوامل، والاستراتيجية المتكاملة لصحة الطفل ٢٠١١-٢٠١٥[٩٨]. وفي عام ٢٠١٤، أُجريت بلغت الولادات التي أجريت تحت إشراف عاملين صحيين مدربين نسبة ٩٦ في المائة مقابل ٨٥,٦ في المائة في السنوات السابقة.

١٣٥- وتواصل غيانا توفير سبل اتقاء انتقال العدوى بفيروس الإيدز من الأم إلى الطفل، والعلاج المضاد للفيروسات القهقرية مجاناً في مرافقها الصحية[٩٩]، مما يحد بشدة من معدل انتقال العدوى ويمدد حياة المصابين ويحافظ على عافيتهم. وتواجه هذه البرامج ضغوطاً نتيجة خفض التمويل الدولي المقدم لمساعدة البلدان النامية الصغيرة.

١٣٦- وتصل الخدمات الصحية اللامركزية في غيانا إلى المناطق الساحلية والريفية والمحاذية للأنهار والداخلية، في الأقاليم الإدارية العشرة، وتخضع هذه الخدمات للمراجعة المستمرة، ويتواصل إنشاء مستوصفات صحية ومراكز صحية ومستشفيات، وتزويدها بالعاملين[١٠٠]، وتقديم خدمات جديدة في جميع أنحاء البلد. وشرعت الحكومة في إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل وضع برنامج جوال لتعميم الخدمات الجراحية، يقدم خدمات متخصصة في المستشفيات الثانوية بالمجتمعات الريفية والداخلية.

١٣٧- ويرتفع معدل التغطية بالتطعيم في المناطق الريفية والداخلية في غيانا، رغم التحديات التي تفرضها التكاليف العالية للوصول إلى المناطق النائية. ويتمثل أحد التحديات التي تواجهها غيانا في سعيها إلى تعزيز النمو الاقتصادي في البلد في انخفاض القدرة على الحصول على اللقاحات بأسعار ميسورة من التحالف العالمي للقاحات والتطعيم.

١٣٨- وتُتاح حالياً الخدمات المتعلقة بالملاريا، بما في ذلك التشخيص الفوري والعلاج، في ٨٧ موقعاً في المناطق الداخلية[١٠١].

١٣٩- وتوفر الاتفاقات الثنائية المبرمة بين غيانا وحكومتي كوبا[١٠٢] والصين أطباء وممرضات وتقنيين متخصصين للمساعدة في تقديم الخدمات الصحية المهمة في المستشفيات ومراكز التشخيص.

١٤٠- ولا يزال مركز مكافحة الأمراض يقدم بعض الدعم إلى وزارة الصحة، رغم خفض التمويل المتاح له في عام ٢٠١٤.

قطاع الإسكان

١٤١- يواصل برنامج الإسكان الوطني[١٠٣] في غيانا توفير مساكن موحدة التصميم ومدعمة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وذلك عن طريق الهيئة المركزية للإسكان والتخطيط.

١٤٢- ويُتاح للأسر ذات الدخل المنخفض الحصول على قروض بأسعار فائدة ميسرة[١٠٤] لبناء منازلها، وذلك من خلال عدد من التدابير التشريعية والشراكات بين المصارف الحكومية والتجارية.

١٤٣- ومن ثم، يتواصل التركيز على وضع برامج للإسكان المستدام، وزيادة توفير المساكن[١٠٥] الجاهزة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والتوسع في بناء المنازل البسيطة[١٠٦]، مع العمل في إطار من الشراكة مع مقاولي البناء من القطاع الخاص.

١٤٤- وبحلول نهاية عام ٢٠١٣، تمت تسوية أوضاع ٠٠٠ ١٨ أسرة معيشية تعيش بنظام وضع اليد في مستوطنات نشأت على مدى ثلاثة عقود. ووفرت الحكومة لواضعي اليد، الذين جرت تسوية أوضاعهم، خدمات (الماء والكهرباء وما إلى ذلك) وأمن الحيازة بمنح شهادات ملكية للأراضي.

١٤٥- ووفقاً لتعداد عام ٢٠١٢، يبلغ عدد المباني في البلد ٢٠٩ ٢١٩ مبانٍ. ويزيد هذا الرقم بنسبة ١٦,٩ في المائة[١٠٧] على مثيله في السنوات العشر الأخيرة. وسجلت جميع المناطق العشر زيادة كبيرة في عدد مبانيها. أما المناطق ذات معدلات النمو الاستثنائية، التي تزيد على المتوسط الوطني بمقدار الضعف، فهي المنطقة الثالثة (ريفية) والمنطقتان السابعة والتاسعة (داخليتان)[١٠٨].

١٤٦- وتفخر غيانا بما حققه برنامج الإسكان الوطني من إنجازات، وهو البرنامج الذي تراه غيانا نموذجاً لـ "الممارسة الجيدة"، إذ يكفل الحق في المأوى، والحق في الحيازة والأمن، وتمكين المرأة، والتنمية المستدامة والمتناغمة للمجتمع[١٠٩].

الماء

التوصية ٦٩-٢٤

١٤٧- إدراكاً للعلاقة بين الماء والصرف الصحي والفقر، تهدف الخطة الاستراتيجية للمياه في غيانا (٢٠١٢-٢٠١٦)[١١٠] إلى تحسين خدمات الصرف الصحي للمياه والفضلات الصلبة، في إطار استراتيجية الحد من الفقر في البلد.

١٤٨- ونتيجة لذلك، وصلت إمدادات مياه الشرب الآن إلى ما يزيد على ٩٥ في المائة من السكان في المناطق الساحلية و٧٣ في المائة من السكان في المناطق الداخلية. وازدادت نسبة السكان الذين يحصلون على المياه المعالجة من ٢٦ في المائة إلى ٥٠ في المائة في الوقت الراهن[١١١].

الأمن الغذائي وتغير المناخ

التوصيتان ٦٩-٢٤ و٦٩-٢٥ (الحد من الجوع)

١٤٩- تنتج غيانا كل ما يحتاجه مواطنوها من غذاء[١١٢]. وواصلت الحكومة تركيز اهتمامها على الأمن الغذائي وتغير المناخ عن طريق الزراعة التحويلية واعتماد ممارسات "متكيفة مع تقلب المناخ"، وزيادة الإنتاجية، والتأقلم (التكيف)، والحد من/إزالة غازات الدفيئة (التخفيف)، وتحسين سبل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والأهداف الإنمائية. ولذلك، يستخدم بالفعل المزارعون ومنتجو الغذاء عدداً من نظم الإنتاج من أجل التكيف مع تغير المناخ والحد من القابلية للتأثر به.

١٥٠- وقد أدت قابلية غيانا للتأثر بالفيضانات، بوصفها بلداً منخفض المنسوب، إلى إنشاء لجنة للدفاع المدني، ووضع نظم للتنبؤ المبكر بالطقس، والاستثمار الدائم والثابت في نظم الصرف والري والسدود البحرية والنهرية، وصيانتها.

١٥١- وقد كُرمت غيانا في الدورة الثامنة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، لتحقيقها الغايات المحددة في الهدف الإنمائي الأول للألفية، والهدف المحدد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ والمتمثل في خفض عدد الجياع في العالم بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥,

١٥٢- وانخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من ١٩,١ في المائة (١٩٩٠-١٩٩٢) إلى ٥,١ في المائة (٢٠١٠-٢٠١٢). ومن ثم انخفض عدد من يعانون من نقص التغذية من ٠٠٠ ١٤٣ شخص إلى ٠٠٠ ٣٨ شخص. وتقل نسبة الأطفال دون سن خمس سنوات الذين يعانون من سوء التغذية الوخيم عن واحد في المائة.

١٥٣- وتهدف استراتيجية التغذية الوطنية في غيانا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥ إلى ضمان وصول جميع الغيانيين، بغض النظر عن العمر أو الأصل العرقي أو الديانة أو المكان الجغرافي، إلى الحالة التغذوية المناسبة.

١٥٤- وأسفر برنامج التغذية الأساسية الثاني، المشترك بين حكومة غيانا ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، عن تدارك النقص في عدد من المغذيات المهمة، وشمل ذلك الحد من فقر الدم الناجم عن نقص الحديد (**الجدول ٣**)، والتخلص من سوء التغذية الوخيم، والحد من التقزم والهزال لدى الأطفال (**الجدول ٤**)[١١٣].

الجدول ٣

انتشار فقر الدم لدى الأطفال في غيانا (١٩٩٧ و٢٠١٣)

	انتشار فقر الدم (نسبة مئوية)		
الفئة العمرية	*١٩٩٧*	*٢٠١٣*	*النسبية المئوية للتغير*
صفر-٤ سنوات	٤٧,٩	٢٤,٠	٥٠,٠
٥-١٤ سنة	٥٦,٧	٢٠,٨	٦٣,٣

الجدول ٤

انتشار سوء التغذية والتقزم والهزال في غيانا (٢٠٠٣ و٢٠٠٩ و٢٠١٢)

الفئة العمرية		*نقص الوزن*	*التقزم*	*الهزال*	*البدانة*
٠-٤ سنوات	٢٠٠٦	٥,٩	٦,٧	٤,١	١,٤
	٢٠٠٩	٢,٠	٥,١	١,٩	٦,١
	٢٠١٢	١,٢	٣,٦	١,٧	٩,٩

حقوق الهنود الأمريكيين

التوصيتان ٦٨-٢٣، و٦٨-٢٤

١٥٥- واصلت الحكومة توجيه الموارد نحو تنمية مجتمعات الهنود الأمريكيين. وقد تحسنت نوعية حياة هذه المجتمعات وتعززت المساواة في حصولها على السلع والخدمات، بفضل برنامج صندوق غيانا للاستثمار في المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة الموارد المالية المُخصصة لوزارات شؤون الهنود الأمريكيين، والتعليم، والصحة، والإسكان والمياه[١١٤]، والمجالس الديمقراطية الإقليمية. (انظر **الفقرات من ١١٦ إلى ١٤٨**).

١٥٦- ومما يثير القلق البالغ في هذه الفترة أن البرلمان المعارض قلَّص الميزانية الرأسمالية لوزارة شؤون الهنود الأمريكيين لعام ٢٠١٤ إلى صفر، وبذلك ذهبت مشاريع وبرامج تنمية مجتمعات الهنود الأمريكيين والمجتمعات الداخلية أدراج الرياح. ونتيجة لذلك، أصبح المصدران الرئيسيان لتمويل مبادرات تنمية مجتمعات الهنود الأمريكيين هما:

مشروع صندوق تنمية الهنود الأمريكيين – ٨,٢ ملايين دولار أمريكي

١٥٧- يقدم صندوق تنمية الهنود الأمريكيين التمويل لدعم التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لمجتمعات وقرى الهنود الأمريكيين، وذلك بتنفيذ خطط تنمية مجتمعاتهم. ومن المقرر أن يستفيد نحو ١٨٠ مجتمعاً[١١٥] خلال مرحلتي المشروع. وجرت الموافقة على جميع خطط تنمية المجتمعات، بالتصويت في اجتماعات القرى بتوافق الآراء أو بالأغلبية [١١٦].

مشروع تمليك الأراضي للهنود الأمريكيين – ١٠,٨ ملايين دولار أمريكي

١٥٨- يهدف هذا المشروع إلى إصدار سندات تمليك للأراضي واستكمال عملية ترسيم حدود قرى الهنود الأمريكيين التي تقدم طلبات، بما في ذلك القرى التي تطلب ذلك والقرى المؤهلة للتمديد (انظر **الفقرتين ٣٨ و٣٩**). ومن المتوقع تعزيز أمن حيازة الأراضي وتوسيع قاعدة أصول الهنود الأمريكيين، مما يمكِّن من تحسين التخطيط الطويل الأجل والتنمية في المستقبل.

١٥٩- وأطلقت وزارة شؤون الهنود الأمريكيين برنامج تنظيم المشاريع والتدريب المهني لشباب الهنود الأمريكيين[١١٧]، الذي يوفر لهؤلاء الشباب التدريب على تنمية المهارات. كما اختارت مجتمعات الهنود الأمريكيين، من بينها، ألفين من الموظفين المكلفين بتقديم الدعم المجتمعي[١١٨] لكي يخدموا هذه المجتمعات والقرى الداخلية.

١٦٠- وفي إطار برنامج حاسوب شخصي واحد لكل أسرة[١١٩]، أُنفق ٢٨٧,٧ مليون دولار غياني (١,٤٣ مليون دولار أمريكي) لشراء نظم طاقة شمسية للمراكز الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في قرى الهنود الأمريكيين البالغ عددها مائة مركز. وفي إطار هذا البرنامج، سيستفيد من هذه المراكز المائة التي ستُنشأ في مائة قرية ٠٠٠ ٥٧ شخص، وسيُدرب شخص واحد من كل قرية على المهارات الحاسوبية الأساسية والصيانة.

١٦١- وفي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، أدى توزيع وحدات الطاقة الشمسية على الأسر المعيشية، في إطار برنامج توزيع نظم الطاقة الشمسية المنزلية[١٢٠]، إلى وصول الكهرباء لأول مرة إلى ١٣ ١٧٠ منزلاً يسكنها الهنود الأمريكيون في ١٣٠ مجتمعاً محلياً.

١٦٢- وستواصل الحكومة هذه التدخلات من أجل النهوض بأسباب معيشة مجتمعات الهنود الأمريكيين وتحسين رفاهها وإدماجها في المجتمع الغياني العام.

إصلاح قطاعي القضاء والأمن

التوصية ٦٩-٣

١٦٣- اعتباراً من عام ٢٠١٠، اتُّخذت خطوات رئيسية في قطاع العدالة الجنائية وإقامة العدل، ونُفذت استثمارات مالية كبيرة.

١٦٤- واستُكمل في عام ٢٠١٣ مشروع تحديث نظام إقامة العدل[١٢١]، المشترك بين حكومة غيانا ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وشملت إنجازات هذا المشروع تنقيح جميع القوانين المعدلة حتى الآن، الصادرة والمنشورة في الموقع الشبكي www.legalaffairs.gov.gy، وإنشاء ونشر الجريدة الرسمية في الموقع www.officialgazette.gov.gy، وتدريب الموظفين في هذا القطاع، والإعداد لنظام التسجيل بالتعرف على الأصوات في المحاكم، وتحديث ورقمنة التقارير القانونية وقوانين غيانا، وتنظيم حملات توعية قانونية، وزيادة سبل حصول المواطنين على العدالة.

١٦٥- وسن البرلمان التاسع تشريعات حديثة رئيسية ومهمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع، منها قانون اعتراض الاتصالات لعام ٢٠٠٨، وقانون الحد الزمني لتجهيز القرارات القضائية لعام ٢٠٠٩، وقانون مراجعة الأحكام القضائية لعام ٢٠١٠، وقانون السبل البديلة لتسوية النزاعات لعام ٢٠١٠، وقانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية لعام ٢٠١٠، وقانون ممارسي المهن القانونية لعام ٢٠١١، وقانون البث الإذاعي لعام ٢٠١١، وقانون الوصول إلى المعلومات لعام ٢٠١١.

١٦٦- وطُرح عدد من المبادرات من أجل تحسين عمليات الإشراف والرصد والمساءلة والتنسيق داخل هذا القطاع. فأُنشئت في إطار مشروع تحديث نظام إقامة العدل لجنتا العدالة المدنية والعدالة الجنائية، بهدف تعزيز المساءلة وتقديم الخدمات في قطاع العدالة؛ وتحسين الروابط والتنسيق فيما بين مؤسسات قطاع العدالة؛ والنهوض بسبل الوصول إلى العدالة؛ وتيسير التنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات المسؤولة عن جميع جوانب نظام العدالة، وضمان كفاءة وفعالية أداء المؤسسات المشاركة في نظام العدالة[١٢٢].

١٦٧- وأنشأ مستشار الجهاز القضائي أيضاً لجنة تتألف من قضاة جزئيين، ووكلاء نيابة المحاكم، وضباط السجون، تجتمع مرةً شهرياً لمناقشة المسائل الجنائية، والأمور المتعلقة بالسجناء المحبوسين احتياطياً، والكفالة، والمحاكمات، والتحقيقات القضائية.

١٦٨- وأنشأ مدير النيابة العامة لجنة معنية بالقطاع الجنائي تجتمع شهرياً لبحث الأمور المعروضة على المحاكم بشأن الشرطة.

١٦٩- وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، صدر الأمر المتعلق بمستشاري المحاكم (العدد الأقصى)[١٢٣]، الذي رفع عددهم إلى ٢٠ مستشاراً. وسيساهم هذا الإجراء في زيادة الكفاءة في نظر القضايا والبت فيها. وسيقلل بشدة من تراكم الملفات الخاصة بالمحتجزين رهن المحاكمة.

١٧٠- وفي عام ٢٠١٤، انتقلت الميزانية السنوية للجهاز القضائي من مسؤولية وزارة الشؤون القانونية إلى مسؤولية الصندوق الموحد، وهو ما يحسِّن من استقلالية الجهاز القضائي.

١٧١- واختُتم في عام ٢٠١٤ برنامج أمن المواطنين، المشترك بين حكومة غيانا ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وقُدم هذا البرنامج دعماً مالياً وتقنياً إضافياً كبيراً من أجل تحسين أمن المواطنين والحد من مستويات الجريمة والعنف وانعدام الأمن.

١٧٢- وضخَّ برنامج أمن المواطنين مبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي في هذا القطاع، مما أدى إلى أوجه تحسن في المنشآت وفي الخبرة التقنية والتدريب، وإلى سن قوانين جديدة وتحديث القوانين القائمة، وتنقيح السياسات والبروتوكولات والإجراءات التنفيذية. وشمل هذا الاستثمار سلسلة إقامة العدل، بداية من التدابير الوقائية على مستوى القاعدة الشعبية التي تستهدف الشباب والسكان الضعفاء[١٢٤] إلى تحسين عملية جمع المعلومات الاستخباراتية ورصدها ومراقبتها وتحسين القدرات المتعلقة بالتحقيق [١٢٥] والمقاضاة، إلى تحسين مرافق الاحتجاز وإعادة إدماج المحتجزين في المجتمع بعد الإفراج عنهم.

١٧٣- وفي عام ٢٠١٤، عيَّنت قوة شرطة غيانا قاضياً سابقاً بالمحكمة العالية مستشاراً قانونياً لها، لتعزيز قدراتها في مجالي التحقيق والمقاضاة.

١٧٤- وتواصل اللجنة الوطنية العريضة القاعدة المعنية بالقانون والنظام أداء وظائفها.

١٧٥- واستكمل في عام ٢٠٠٤ تقرير لجنة القوات النظامية، الذي أُحيل إلى لجنتين برلمانيتين خاصتين مختارتين في البرلمان الثامن والبرلمان التاسع، وقُبلت ١٥٤ توصية من أصل ١٦٦ في عام ٢٠١٠. وتمر معظم هذه التوصيات بمراحل مختلفة من التنفيذ.

١٧٦- وصدر في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ **قانون (تعديل) الدستور (رقم ٥ لعام ٢٠٠٩)**[١٢٦]، الذي نص على إنشاء لجنة برلمانية دائمة جديدة للإشراف على قطاع الأمن. وتضطلع هذه اللجنة بالمسؤولية عن دراسة السياسات وإدارة الكيانات في قطاع الأمن، أي القوات النظامية[١٢٧]. ويمكن لهذه اللجنة أن تؤدي دوراً مهماً في فرز القوات النظامية، مع إيلاء اهتمام خاص للتقيد بالتزامات غيانا بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

التوصيات ٦٩-٤ و٦٩-٥ و٦٩-٦ و٦٩-١٩ و٦٩-٢٠ و٦٩-٢١ و٦٩-٢٢

١٧٧- تود غيانا أن تؤكد للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ما يلي:

(أ) أن الأمر الدائم رقم ١٨ المتعلق بشرطة غيانا ينص على مبادئ توجيهية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية. وقد نُقح دليل استخدام القوة والأسلحة النارية بعد دراسة أفضل الممارسات الدولية وإجراءات التشغيل الدائمة القائمة؛

(ب) أن حقوق الإنسان موضوع أساسي في الدورات التدريبية التي تقدمها كلية شرطة فيليكس أوستن للمجندين الجدد والمشرفين والمديرين في المستوى المتوسط[١٢٨]. ويشمل التدريب مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك موظفي إنفاذ القانون، وحقوق الإنسان، والسلوك الأخلاقي والقانوني لإنفاذ القانون، واستخدام القوة والأسلحة النارية؛

(ج) أن عدداً من عناصر الشرطة ذوي الرتب الدنيا والضباط تلقوا تدريباً خارج البلد[١٢٩]؛ وحصل بعضهم على شهادات كمدرِّبين في مجال حقوق الإنسان؛

(د) أن ما مجموعه ٣٠٨ مدربين بقوة شرطة غيانا تلقوا تدريباً في مجال التحقيق في الجرائم والكشف عنها، وإدارة المعلومات، وتدريب المجندين الجدد وإدارة القضايا، والأخلاقيات وحقوق الإنسان، وإدارة العنف المنزلي وحالات الاعتداء على الأطفال، وتعزيز آليات المساءلة الداخلية والخارجية؛

(هـ) أن لوائح الدفاع الجديدة لعام ٢٠١٤ تنص على اتخاذ إجراءات أمام القضاء العسكري والجنائي في حالات سوء السلوك وإساءة استخدام القوة والاستخدام المفرط للقوة.

١٧٨- ويحظر الدستور على نحوٍ صارم تعذيب المحتجزين والسجناء وإساءة معاملتهم. وقد سجَّلت الحكومة رسمياً إدانتها لجميع أشكال الاعتداء والتعذيب، وطلبت مراراً المسارعة إلى إجراء تحقيقات في أي ادعاء يتعلق بتعذيب المواطنين وإساءة معاملتهم، بمن فيهم السجناء، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المخالفين.

١٧٩- وستنشئ الوكالة المعنية بنظر الشكاوى المتصلة بالشرطة[١٣٠]، في إطار سعيها إلى تعزيز قدرتها على إجراء التحقيقات، وحدة تحقيق خاصة بها لكي يتسنى لها إجراء التحقيقات بشكل مستقل عن قوة شرطة غيانا.

١٨٠- وتجري الوكالة المعنية بنظر الشكاوى المتصلة بالشرطة تحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالقتل غير المشروع والاستخدام المفرط للقوة والإعدام خارج القانون على يد رجال الشرطة، وذلك بإجرائها تحقيقات عادلة ونزيهة.

الجدول ٥[١٣١]

الشكاوى المتعلقة بالشرطة

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
عدد الشكاوى الواردة	١٦٧	١٣٣	٢٣٨	٢٤١
العنف دون مبرر		٣٨		
عدد حالات القتل غير المشروع المدعاة	٨	٤	٩	١
عدد الحالات التي وُجهت فيها تهم تأديبية	٣٤	٣٠	صفر	٤٠
عدد التهم الجنائية[١٣٢]	صفر	صفر	صفر	صفر
عدد التحقيقات القضائية	٨	٨	صفر	١
المجموع	**٢١٧**	**٢١٣**	**٢٤٧**	**٢٩٧**

١٨١- وقد يوصي مدير النيابة العامة[١٣٣] بتوجيه اتهام إلى الجاني (الشرطة) وإحالته إلى القضاء، بغض النظر عن النتائج التي تتوصل إليها الوكالة المعنية بنظر الشكاوى المتصلة بالشرطة أو بناءً على هذه النتائج. وفي عام ٢٠١٤، أُحيل عدد من ضباط الشرطة إلى المحاكم[١٣٤]، منهم ضباط اتُّهموا بارتكاب اعتداء وتعذيب في السجون.

١٨٢- ونتيجة للاضطرابات الرئيسية التي اندلعت في المنطقة الإدارية رقم ١٠ في تموز/يوليه ٢٠١٢، وأسفرت عن إطلاق النار على ٣ محتجين، عيَّن رئيس الدولة لجنة تحقيق ضمت ثلاثة خبراء قانونيين كاريبيين مشهورين واثنين من الخبراء القانونيين الغيانيين. وعقدت اللجنة اجتماعاتها على مدى ستة أشهر، ورغم عدم توصلها إلى أن الشرطة هي التي أطلقت النار على المحتجين، أوصت بأن يُدفع تعويض لمن أُطلقت عليهم النار ومن تعرضوا لخسائر في أنفسهم أو ممتلكاتهم أثناء العنف الذي أعقب ذلك، وبأن تراجع قوة شرطة غيانا وتعدل بروتوكولات الشرطة فيما يتعلق بالنظام العام والأمان. وقد نفّذت الحكومة وقوة شرطة غيانا هذه التوصيات.

١٨٣- وفيما يتعلق بتعويض ضحايا استخدام القوة المفرطة والتعذيب من جانب الشرطة، استند قاض في المحكمة العالية، في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان و"التعويضات العقابية عن الإخلال بالحقوق الدستورية" و"تعويضات الخسارة" لمنح تعويض مالي للضحية، وهو تويون توماس[١٣٥].

١٨٤- وفي غضون الفترة الانتقالية، سجلت حالات تعذيب تتعلق بثلاثة أشخاص في مركز للاحتجاز رهن المحاكمة (سجون الشرطة)، مما أدى إلى تشكيل مجالس تحقيق، وتقديم شكاوى إلى الوكالة المعنية بالشكاوى المتصلة بالشرطة، وتوجيه تهم جنائية للموظفين المتهمين.

المسائل المتعلقة بالاحتجاز، وسلامة السجناء

التوصية ٧٠-٤٢ (الحدود الإلزامية للاحتجاز رهن المحاكمة)

١٨٥- أشارت **الفقرة ٥ من الجزء الثاني من الوثيقة A/HRC/15/14/Add.1** إلى أن غيانا نفَّذت هذه التوصية. وتتفق المادة ١٣٩[١٣٦] المتعلقة بأوضاع الاحتجاز مع المعايير الدولية الدنيا.

١٨٦- وأفرج القضاة خلال هذه الفترة عن المحبوسين احتياطياً بعد تأخر لا مبرر له في نظر القضايا من جانب المدعين المتأخرين ومحامي الدفاع. ويقوم أيضاً القضاة الجالسون بزيارة السجناء في أيام معينة من الأسبوع للنظر في طلبات الإفراج بكفالة[١٣٧] عن المحتجزين (احتياطياً).

التوصيات ٦٨-١٨ و٦٨-١٩ (منع تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم) و٦٩-١٣ و٦٩-١٤ و٦٩-١٨ و٧٠-٢٠

١٨٧- يوجه الباب ٠١:١١[١٣٨] من قانون السجون أعمال إدارة دائرة سجون غيانا، ويتسق هذا الباب مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وتُبذل كل الجهود لضمان امتثال دائرة سجون غيانا لهذه القواعد. وتعزز الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٤، المتعلقة بتجديد وإعادة إعمار دائرة سجون غيانا، التطوير الاستراتيجي لأوضاع السجون والتحول إلى عمليات الإصلاح وإعادة التأهيل.

١٨٨- وتهدف هذه الإصلاحات إلى إلحاق السجناء، لا سيما الجناة غير ذوي السوابق[١٣٩] والسجناء الصغار، بالبرامج الأساسية لمحو الأمية، والسيطرة على الغضب، والبرامج النفسية الاجتماعية الأخرى، بالإضافة إلى التدريب المهني المتخصص. ومن شأن مشاركة مجموعات الرجال والمنظمات الدينية أن تساعد في إشراك الشباب في إطار نظام السجون. وأسهمت هذه التدابير إسهاماً كبيراً في الحد من احتجاجات السجناء على أوضاع السجون.

١٨٩- وفي عام ٢٠١٣، كان عدد السجناء ٩٩٨ ١ شخصاً[١٤٠]، منهم ٩٢٨ ١ رجلاً و٧٠ امرأة. وكان ٧١١ سجيناً منهم محتجزاً (احتياطياً) رهن المحاكمة و٢٨٧ ١ سجيناً محكوماً عليه بعقوبات[١٤١]. ويُحتجز جميع السجناء، المحبوسين احتياطياً والمدانين، في خمسة سجون للرجال وسجن واحد للنساء.

١٩٠- وينص قانون السجون على تعيين لجنة معنية بالزيارات في كل سجن، يُناط بها رصد أوضاع السجن لضمان امتثالها للنظم الأساسية. وتُعين كل لجنة بقرار من وزير الداخلية، وتتألف من ممثلين للمجتمع المدني، مثل رابطة حقوق الإنسان في غيانا، ومجتمع الأعمال التجارية، والمجتمع الديني. وتقدم هذه الهيئات[١٤٢] تقارير منتظمة إلى الوزير وتوصيات لتحسين الأوضاع، ويُتوقع أن تقدم اللجنة تقارير عن أية ملاحظات أو شواغل لديها بشأن معاملة السجناء وسلامتهم. ويُحقق في أية مسائل تتعلق بإساءة المعاملة أو التعذيب لكي يُتخذ إجراء تأديبي ضد أي موظفين تثبت إدانتهم.

١٩١- ويوجد مركز واحد للأحداث الجناة، هو مركز الفرصة الجديدة، ويوجد به ١٥٠ طالباً.

١٩٢- وعملاً بالمادة ٣٧ من اتفاقية حقوق الطفل، يُحتجز الأطفال المخالفون للقانون بمعزل عن البالغين. ويودع أي حدث تحتجزه الشرطة في مركز تابع للشرطة بمعزل عن البالغين قبل أن يمثل أمام قاضٍ. وتشكل الأوامر الدائمة للشرطة رقم ٩٠ والأوامر الدائمة الأخرى لقوة الشرطة[١٤٣]، المبادئ التوجيهية لرعاية واحتجاز الأطفال والشباب (الأحداث) في السجون.

١٩٣- وتقضي السياسة المطبقة بأن يمثل الأحداث المحتجزون أمام المحاكم في أقرب وقت، أو يُفرج عنهم تحت وصاية والديهم أو وصي يتعهد بالمحافظة عليهم لحين نظر القضية.

١٩٤- ورغم إيلاء اهتمام خاص للتصميم العام للسجون، بما في ذلك مرافق الصرف الصحي المحسنة والتدريب المحسن للضباط[١٤٤]، حدثت حالات اعتداء من جانب الشرطة. (انظر **الفقرة ١٨٤**)

١٩٥- ولم يُبلّغ عن حالات تعذيب للسجناء في السجون.

١٩٦- وتتواصل الجهود الرامية إلى تحسين أوضاع السجون وسلامة السجناء وكفالة حقوقهم.

البث الإذاعي

التوصية ٦٩-٣١

١٩٧- ينص قانون البث الإذاعي لعام ٢٠١١[١٤٥] على إنشاء هيئة البث الإذاعي الوطنية في غيانا، وهي تضطلع بالمسؤولية عن تنظيم نظام البث الإذاعي الوطني وسياسة البث الإذاعي والإشراف عليهما وتطويرهما.

١٩٨- وعُيِّنت هيئة البث الإذاعي الوطنية في غيانا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

١٩٩- وفي عام ٢٠١٣، استوفت ١١ شركة بث تلفزيوني و١٠ شركات بث إذاعي و ست شركات بث سلكي اشتراطات الترخيص بموجب أحكام القانون الجديد[١٤٦].

خلاصة

٢٠٠- بذلت غيانا جهوداً كبيرة للوفاء بمعظم الالتزامات التي تعهدت بها لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٠. ورغم تمتع غيانا بإطار دستوري وقانوني وسياساتي قوي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، يدعمه جهاز قضائي مستقل، تواجه غيانا تحديات كثيرة على الصعيد الداخلي والصعيدين الإقليمي والدولي. وتتعلق هذه التحديات بالموارد البشرية والمالية والتقنية المتاحة اللازمة لتنفيذ العديد من المبادرات والسياسات والنظم الأساسية والبرامج على نحو أكثر فعالية وكفاءة.

٢٠١- وللتصدي للتهديدات الخطيرة التي تواجهها الديمقراطية البرلمانية في غيانا في وقت إعداد التقرير، ستواصل غيانا بذل جهودها لدعم دور نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، في حدود السبل المتاحة وفي ظل الظروف السائدة.

التذييل الأول

الجدول ٢

المخصصات المالية للقطاع الاجتماعي كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ (بمليارات الدولارات الغيانية)

البند	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
شؤون الهنود الأمريكيين	٤٨٨٫٤	٤٩٧٫٠	٤٨٦٫٤	٥٩٨٫٩	٨٣٣٫٨	١ ٥٥٤٫٤
كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية	٠٫٤	٠٫٣	٠٫٣	٠٫٣	٠٫٤	٠٫٧
التعليم	١٩ ٩٠٨٫٧	٢٠ ٨٢٥٫٣	٢٣ ٨٦١٫٨	٢٥ ٨٨٨٫٣	٢٨ ٠٣٦٫٧	٣١ ٦٦٤٫٤
كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية	١٥٫٤	١٤٫٦	١٤٫٨	١٣٫٤	١٣٫٤	١٤٫٤
الصحة	١٢ ٧٨٨٫٠	١٣ ٢٤٣٫٧	١٣ ٩١٧٫٧	١٦ ٨٥١٫٣	١٩ ٠٣٤٫١	٢٣ ٢٥٩٫٧
كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية	٩٫٩	٩٫٣	٨٫٦	٨٫٧	٩٫١	١٠٫٦
الإسكان والمياه	٦ ٢٨٦٫٦	٥ ٨٣٣٫٢	٥ ٧٥٦٫٤	٧ ٤٨٩٫٨	٨ ٩٢٨٫٣	٩ ٧٥٧٫١
كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية	٤٫٩	٤٫١	٣٫٦	٣٫٩	٤٫٣	٤٫٤
العمل والخدمات البشرية والضمان الاجتماعي	٥ ٥٩٠٫٤	٥ ٦٤٨٫٢	٥ ٩٦٣٫١	٥ ٧٤٨٫٧	٩ ١٨٢٫٨	٩ ٧٨٩٫٣
كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية	٤٫٣	٤٫٠	٣٫٧	٣٫٠	٤٫٤	٤٫٤
الشباب	٣٦٤٫٠	٣٩٦٫٧	٤٣٩٫٤	٥٠٦٫٣	٥٢٥٫٤	٥٦٤٫٩
كنسبة مئوية من الميزانية الوطنية	٠٫٣	٠٫٣	٠٫٣	٠٫٣	٠٫٣	٠٫٣
الميزانية الوطنية (كما قُدِّمت)	١٢٨ ٨٨٢٫٥	١٤٢ ٧٧٥٫٦	١٦١ ٤٣٠٫٢	١٩٢ ٧٨١٫٣	٢٠٨ ٨٤٠٫٤	٢٢٠ ٠٤٦٫٧

المصدر: وزارة المالية، جدول التقديرات الوطنية والقطاع الاجتماعي.

مرفقات مستقلة

التذييل الثاني: قرار البرلمان رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٢

التذييل الثالث: تقرير مجلس شيوخ المجتمعات المحلية لعام ٢٠١٤

Notes

[1] www.upr-info.org/followup/assessments/session21/guyana/MIA-guyana.pdf.
[2] Post November 28, 2011 general and regional elections.
[3] Resolution No. 23 of 2012. See **Appendix II attachment.**
[4] Its work plan was tabled and approved by the National Assembly on March 14, 2013.
[5] The national average of persons per square kilometre is 3.5 persons per square kilometre. There are 372,547 males and 375,337 females, thus giving an estimated ratio of 99 males per every 100 females.
[6] Guyana Population and Housing Census 2012 www.statisticsguyana.gov.gy
[7] The IMF has lauded Guyana's fiscal management in this period. The World Bank has projected growth at 4.8 % in 2014. In his Mid Year Review, August 2014, the Minister of Finance estimated it at 4.5 %. Inflation rate was projected in 2014 at 0. 9 %, by mid- 2014 it has declined to 0.4 %.
[8] Bank of Guyana Annual Report 2013, pg 10–15 www.bankofguyana.org.gy
[9] UNDP HDI 2014; Guyana's inequality ratios-education at 10.5%, human at 18% and income at 24.4 %.
[10] See www.guyanareddfund.org
[11] See www.finance.gov.gy Budget Speech 2014
[12] A number of these relate to Guyana's international and regional treaty obligations.
[13] On December 6, 2014 following the rejection of the Leader of the Opposition to hold discussions with the government, the President informed the public that he would be announcing a date for general and regional elections in early 2015. He also stated that he had formally approached various international and regional bodies advising of these developments and requested that they consider sending electoral observers to these elections in 2015.
[14] September 11, 2012.
[15] August 9, 2013.
[16] April 28, 2014.
[17] September 10, 2014.
[18] With competing priorities for limited resources and a fractured legislature, Guyana is not in a position to consider this issue as a priority at this time. However, it shall remain on its agenda for consideration with other treaties.
[19] Although Guyana not a signatory to the Inter-American Convention on Human Rights as a member of the OAS it is nevertheless obliged to report on and to respond to matters brought before the IACHR and it has been complying.
[20] October 10, 2010. See www.legalaffairs.gov.gy/information/laws-of-guyana, Cap11:01, S100A pages 53-58
[21] See Cap:1:01 www.legalaffairs.gov.gy
[22] Ibid.
[23] Financial allocations in 2013 advanced the completion of 12 communities and the demarcation of eight titled villages. In 2014, approximately GY$160 million is allocated to this project.
[24] The term Village Council and Community Council are used to distinguish Councils administering titled lands and those in the process of obtaining titled lands.
[25] All Toshaos are members of the National Toshaos Council. This body meets every 2 years for one week and elects its 20 person executive every 3 years.
[26] See the report of the 2014 NTC Conference in **Appendix III.**
[27] In 2014, the Parliamentary Standing Committee on Appointments to Commissions included representation of the three major ethnic groups (Indo-Guyanese, Afro-Guyanese and Amerindian who together make up more than 80 % of the population) through their organizations to name a member each to the ERC. The new appointees approved by the National Assembly will be sworn in by the President.
[28] See Cap:11:06 at www.legalaffairs.gov.gy/information/laws-of-guyana
[29] Ibid Cap:10:03
[30] The PSSC held hearings with the Ministries of Education, Health, Culture, Youth and Sport and Home Affairs as well as the Guyana Police Force, the Guyana Prison Service, the New Opportunity Corp (the only Juvenile Offenders Centre) and the constitutional Rights of the Child Commission. The following NGOs also came before the PSSC- ChildLink, Forward Guyana, Guyana Human Rights Association, Guyana Teachers Union, The Justice Institute, the Women's Progressive Organization, Red Thread, religious organizations and individuals.

[31] Guyana's 2010 UPR Report referred to **Article 149 (1)** and **(2)** which prohibits discrimination *"on the grounds of race, place of origin, political opinion, colour, creed, age, disability, marital status, sex, gender, language, birth, social class, pregnancy, religion, conscience, belief or culture."* Thus discrimination is prohibited on grounds of sex and gender and the laws and policies of the country do not discriminate on the grounds of one's sexual preference in accessing good and services provided by the state within its means.

[32] See these laws at www.legalaffairs.gov.gy/information/laws-of-guyana

[33] Modeled on the Convention on the Rights of Persons with Disabilities.

[34] This amendment brought Guyana into compliance with OPAC on the age of recruitment.

[35] This statutorises the best interests of the child with respect to custody, contact, guardianship and maintenance claims.

[36] This Act provides for the regulation of adoption agencies and the operation of the Adoption Board.

[37] This Act regulates all childcare services, sets minimum standards and registers, licenses and monitors these services by the CCPA. It prohibits corporal punishment.

[38] This amendment provides for the right of the surviving partner to be a beneficiary of the estate of their deceased partner/spouse after five years of co-habitation. This Act provides that a single woman living with a single man in a common law union for not less than five years or vice versa to "have the same power and rights regarding intestate succession under the law as a widow or widower or a surviving spouse." This reduced the period for legally recognised cohabitation from 10 years.

[39] These include:-No.1/2012 - Rules made under the Adoption of Children Act 2009; No. 2/2012 - Family (Proceedings and Procedure) Rules 2012; No. 3/2012 - Regulations made under Adoption of Children Act 2009; No. 4/2012 - Regulations made under Status of Children Act 2009 and No. 5/2012 - Regulations made under Custody, Contact, Guardianship and Maintenance Act 2011.

[40] Enacted on November 20, 2010.

[41] See www.legalaffairs.gov.gy/information/laws-of-guyana

[42] Three rights commissions have developed strategic plans in accordance with their constitutional remit with assistance from these agencies.

[43] See CRC/C/GUY/2-4.

[44] This Committee like others reports annually to the House. Noteworthy is that the Standing Orders provide for the chairmanship to be annually rotated between the government and opposition Members of Parliament. No Minister may sit on these committees as they are required to answer queries and provide information on their sector.

[45] See CRC/C/GUY/Q/2-4/add.1 for more information.

[46] The Rehabilitation Services Division of the MOH, MoED and the NCD are currently working on a joint programme on the "identification and integration of children with disabilities". This involves ante-natal and post-natal screening to allow for early identification of disabilities and screening programmes for visual and hearing impairments in schools.

[47] See www.mcys.gov.gy. MCYS quarterly newsletters and activities.

[48] World Economic Forum – The Global Gender Gap Report 2013, Guyana profile.

[49] The Director of Budget, Director General of the Ministry of Foreign Affairs, Director of Public Prosecutions, Registrar of the Land Registry, Registrar of the Deeds and Commercial Registry, Registrar General of the General Registration Office, and three of the nine Heads of Missions are female.

[50] One-third of the Permanent Secretaries (Chief Accounting Officers) in Ministries are female.

[51] See Guyana's National Review on the Beijing Declaration and Plan of Action, July 2014.

[52] The study desegregates the data of percentage of permanent female workers in small, medium and large firms at 40.3 %, 36.6%, and 42.5 % respectively.

[53] See Guyana profile pages 13-14, www.entreprisesurveys.org

[54] World Economic Forum – The Global Gender Gap Report 2012, Guyana profile.

[55] ILO Decent Work Country Programme of Guyana (2012-2015).

[56] The four pillars of the Decent Work Agenda include: (i) respect for rights at work as human rights; (ii) employment and enterprise creation; (iii) social protection; and (iv) social dialogue.

[57] Indo-Guyanese 43.45%, Amerindian 10%, mixed 16.7 % and other .46%.

[58] A Policy Framework Document & Objectives was formulated by this body to (a) Strengthen national, regional and international cooperation for the benefit of people of African descent; (b) Strengthen national, regional and international cooperation to ensure people of African descent are participating and integrating in the economic, political, social and cultural spheres of Guyanese society; (c) Empower people of African descent; (d) Promote inter-ethnic equity.

[59] NGOs that promote African culture and rights receive budgetary allocations to facilitate their annual emancipation and historic celebrations throughout Guyana.

[60] Art.212 G Cap:1:01 www.legalaffairs.gov.gy/information/laws-of-guyana

[61] Ibid Art.212 A-F

[62] Ibid Art 212 N

[63] All five constitutional rights Commissions have been given powers of initiating investigations into violations of rights, abuses and complaints, resolving disputes or rectifying acts or omissions by mediation, conciliation, or negotiation, and educating the public on the nature and content of matters under their purview.

[64] The Commissions are required to submit their annual reports to Parliament.

[65] The failure of successive Leaders of the Opposition in the 9th Parliament (as reported in Guyana's state party reports to the UPR, CEDAW and CROC in 2010) and in 10th Parliament, to respond to request for 6 names from which the President selects and appoints one as the Chairperson in accordance with Art 212 N (3) of the Constitution remains unchanged. The 4 other members of the HR Commission are the chairpersons (who are elected) of the Ethnic Relations Commission, the Women and Gender Equality Commission, the Rights of the Child Commission and the Indigenous Peoples' Commission.

[66] See CRC/C/GUY/Q/2-4/Add.1 Para # 83, 237 and 245. Section 37 criminalises marital rape. It also makes provision for special measures to allow for a more conducive environment for a witness to testify such as the use of: (1) screens in court to protect witnesses but these must not block the judge, jury, magistrate, lawyer and interpreter or intermediary; (2) the use of audio-visual links; (3)the removal of gowns; (4) the examination of a witness through an intermediary appointed to assist the witness, and (5) the use of anatomically correct dolls in the taking of evidence from children.

[67] These are under review.

[68] All Protection Orders are prepared by a Lawyer, a Police Officer or a gazetted Social Worker and must be accompanied by an affidavit. The Clerks of Court are trained to assist victims in making applications for these orders.

[69] The Guyana Legal Aid Clinic (GLAC) continues to receive annual budgetary support from the government and provides subsidized or free professional assistance to persons faced with either criminal cases, civil disputes, or, who need legal advice, and are in danger of having their rights infringed upon or other legal needs because of poverty and lack of financial resources to defray these costs. The Clinic has expanded its services to six of the ten (10) Administrative Regions. Since its establishment, the Clinic has assisted over 17,000 people, the majority of them being women, to access the Guyana justice system.

[70] With UNICEF's assistance.

[71] Source: Office of the Director of Public Prosecutions 2014.

[72] See **Para #90** herein.

[73] Originally known as TELL Scheme. See CRC/C/GUY/Q/2-4/ Add.1 para # 81-89.

[74] In 2012, ChildLink Guyana, an NGO, under the TELL Campaign trained 440 Grade 3 and 6 teachers, head teachers and 177 PTA executives from 154 schools in five Administrative Regions. These persons are expected to report to child protection officers and/or police incidents disclosed by the children. Additionally, 21 guidance and counseling, welfare and child protection officers were also trained in identifying children who are exposed to abusive environments.

[75] The CCPA has extended services by assigning resident officers to all ten administrative regions and visiting child protection and probation officers in several other regions to ensure that childcare and protection services are delivered nationwide.

[76] MLHSSS, Child Care and Protection Agency Annual Reports, 2009–2013.

[77] Combating Trafficking in Persons Act, Part V, S 30 (1).

[78] This Plan of Action builds on earlier annual plans.

[79] Guyana Geology and Mines Commission (GGMC) collaborated with the Task Force to visit a major checkpoint in Region Seven (7) to observe the movement of persons entering and exiting Mining Districts #3 and #4. The Task Force carried out training of mines officers there. Informational posters are posted up at strategic points in the Mining Districts.

[80] 41 Police Officers and Ranks received training on TIPS which included victim identification and investigations.

[81] For instance, the MoAA in collaborated with the Catholic Relief Services (CRS) conducted TIPs education and awareness training in forty four (44) Amerindian villages in 4 Administrative Regions, most vulnerable to trafficking activity in 2011.

[82] In 2010, the MHSSS and MoED reached 1,306 in-school youth in twelve (12) schools in 5 Regions. In 2011, in collaboration with UNICEF, the MHSSS expanded this programme in 6 Regions reaching 1,629 students and teachers in twelve (12) schools.

[83] The outreach to forty-four (44) schools in 4 Administrative Regions reached 4,875 students. Awareness sessions were held in 7 interior mining communities in Administrative Region 7 with a total participation of five hundred and eighty six (586) individuals.

[84] Guyana Poverty Reduction Strategy 2011-2015 adopted in the National Assembly in 2011. See www.finance.gov.gy

[85] These include:-
Income tax relief – workers earning less than GY $50,000 GY a month or a total of GY $600,000 ($3000USD) annually do not pay any income tax. Approximately 40,000 workers and their families benefit from this relief;
No VAT charged – Essential food and baby food items and some construction items are zero-rated;
N**ational Insurance Scheme**- all employees, employers and self-employed are required by law to contribute to the NIS and are eligible to access medical assistance, pensions, maternity and funeral benefits;
Universal Old Age Pension- 42,900 citizens 65 years and over, are entitled to receive a monthly pension which is approved by the National Assembly annually. The only criteria is that the person must have reached the age of 65;
Women of Worth Programme, the only micro-credit scheme specifically targeting women and female headed households through a government/local commercial bank partnership;
Single Parent Assistance Programme offers training, a grant for day care facilities, and small project funds to start up micro-economic activity;
Public Assistance Programme- monthly allowances targeting the very poor and disabled.
Special and Difficult Circumstances Programme- a one-off assistance for families going through difficult time (funerals, specialised pharmaceuticals and treatment,etc.);
Assistance with Water bills- pensioners whose water bill is in their name receive an annual waiver or subsidy from around GY $15,000 to in excess of GY $20,000.
Assistance with Electricity bill-households which utilize a low level of electricity pay a standard fee.

[86] UNICEF MICS 2014 will provide updated information.

[87] Guyana 2011 MDG Progress Report**,** see www.finance.gov.gy publications

[88] See CRC/C/GUY/Q/2-4/Add.1 para # 272 Table 15 illustrates predominance of male drop outs.

[89] World Economic Forum – The Global Gender Gap Report 2013, Guyana Profile

[90] Under sub-categories "enrolment in primary education, secondary education and tertiary enrolments rates", Guyana is ranked number 1 in all three of these categories.

[91] See **Appendix I, Table 2.**

[92] Equivalent to USD 161.5M

[93] See CRC/C/GUY/Q/2-4/ Add.1. para 9, Table 1

[94] Five more secondary schools in the interior will have to be built due to overflow of capacity of present dormitories.

[95] This programme commenced in October 2014 and over 135, 969 children have so far benefitted.

[96] The HEIP consists of five components: Improving the Quality of Teacher Education in the Hinterland; Aligning Teaching-Learning Resources to Improve Students' Outcomes; Improving Physical Facilities; Fostering Community Alliances; and Strengthening Management and Supervision in the Hinterland.

[97] www.paho.org/guy/index

[98] On December 10, 2014 the Ministries of Health and Finance launched the Guyana MDG Acceleration Framework and Campaign on Improving Maternal Health.

[99] See Guyana's report to UNAIDS 2014.

[100] The Community Health Worker (CHW) programme continues to train community selected persons in specific skills and provide prevention and basic care in these interior communities.

[101] In 2013, 205,963 malaria smears were completed compared to 169,309 in 2009. Improved and more efficient coverage has reduced morbidity and mortality.

[102] The 2010 Guyana/Cuba partnership continues to offer graduate scholarships to Guyanese students in medicine, engineering and other fields in Cuba. This has lead to a significant increase in the number of doctors serving at health centers and hospitals in rural and hinterland communities.

[103] Low income and poor households can apply and purchase houselots at subsidized prices and approach a commercial bank for a loan of up to GY$5Million (USD$25,000) at a concessionary low interest rate negotiated between the Government and bankers for this programme.

[104] Mortgage Interest Relief was enacted in 2013 by statute which allows first time home owners to deduct the interest they pay on mortgage loans (up to GY$30M) from their taxable personal income tax. This in the long term will reduce the interest to be paid and the repayment period for homeowners.

[105] Applicants can purchase a standard house and land (GY$ 5M)(US$25,000) and access a mortgage loan with certification from the CH&PA.

[106] The Core (starter) houses programme assists the poorest percentile of the population who cannot afford to acquire a low income houselot and construct a house. Under its first Pilot, 400 households including households with persons with disabilities and female-headed households have benefited in 6 Administrative Regions. Government subsidizes 95.2% of the cost of home construction and the beneficiary is required to pay GY$100,000 (US$500) towards their home construction.

[107] See www.guyanastatitsics.gov.gy

[108] Ibid. Region 3 grew by 33.8 %, Region 7 and 9 grew by 38.6 % and 43.7 % respectively.

[109] These achievements include:

- Lifted thousands of families out of poverty and crowded unsanitary living conditions;
- Provided security of tenure for thousands of poor and working people;
- Opened the doors for thousands of people previously excluded from accessing loans;
- Percentage of female headed households owning property increased significantly;
- Access to clean potable water and electricity increased to 90%;
- Created new peri-urban centres in the coastal and interior regions;
- Development of new communities that are mixed ethnically;
- Construction of new schools, health centres, hospitals, police stations, malls, and access to regular garbage collection in new housing schemes;
- Provision of land in the schemes for houses of worship and recreation;
- Expanded the tax basis for the local government bodies;
- Encouraged the creation of new community based organizations to enhance belonging and care of these new communities.

[110] Over the last 4 years the sum of G$13.6 B (USD 68M) has been invested in improving the quality and level of service being provided for all Guyanese. This has resulted in an expansion and reliability of supply services across the country including nearly 100,000 persons living in new housing schemes.

[111] The recently launched GoG/IDB/EU US$31,676,500 Water Supply and Sanitation Infrastructure Improvement Programme will improve the overall efficiency, quality and sustainability of the potable water in the three most populous Administrative Regions.

[112] Guyana does not produce wheat and sufficient quantities of dairy products.

[113] Ministry of Health Statistical Unit, 2014

[114] See **Table 2, Appendix I**

[115] In this period, 26 Community Development Plans were implemented costing over USD$1M. This includes 19 villages which are developing eco-tourism projects.

[116] Projects are concentrated in seven sectors: agriculture, village infrastructure, tourism, manufacturing (including crafts), village business enterprise, mining (artisanal), and transportation.

[117] In 2013, 198 persons were trained in computer skills and solar panel installation, and 430 students benefitted from the Hinterland Scholarship Programme.

[118] These CSOs are paid by the MOAA.

[119] See **Para #118 (b)**

[120] See Guyana's 2010 UPR report.

[121] USD25M

[122] The functions of the Criminal and Justice Committees are to advise on all programmes and policy matters pertaining to the criminal justice area; serve as a focal point for leadership, guidance, coordination, development and implementation of reform programmes and activities in criminal justice area; develop, review and make recommendations for the improvement of the criminal justice system; the promotion of the inter-governmental and inter-agency cooperation and coordination; and promote public awareness of the issues, alternatives and goals in the criminal justice area among others. A Criminal Justice Committee has been established in each of the three counties in Guyana. Each Committee meets monthly and addresses complaints about the criminal justice sector. Each one reports quarterly to the Chancellor of the Judiciary.

[123] Under Section 3 of the High Court Act, Cap.3:02.

[124] In this period, 10 Houses of Justice in 2 Administrative Regions have been established that offer a range of services for the public. The creation of the COPs and Faith Network (CFCN) is helping to address issues at the community levels with the Police.

[125] A Forensic Laboratory has been constructed to improve successful investigations and prosecutions.

[126] See Constitution www.legalaffairs.gov.gy

[127] The first parliamentary committee was appointed, functioned and presented its report in September 2011. In 10th Parliament, this Committee has not functioned as the opposition parties have refused to comply with the appointment of the chairman from the government side as approved in 2010 by resolution.

[128] The Human Rights Manual in use captures International Best Practices and was developed by the UNDP and the Guyana Human Rights Association.

[129] In 2013, 81 ranks from the level of Constable to Assistant Commissioner benefitted from overseas training.

[130] See www.legalaffairs.gov.gy/infromation/laws-of-guyana Cap:17:02 S2.

[131] Extraction from the Police Complaints Authority Annual Reports 2008, 2009, 2010, 2011, 2012 (Sept)

[132] Charges brought by the Director of Public Prosecutions are not reflected in the PCA reports.

[133] The Constitution has not conferred investigative powers on the Office of the Director of Public Prosecutions. The DPP advises the police based on available evidence and applicable charges and prosecutes criminal cases.

[134] 11 have been charged -2 charged with murder, I with rape, 2 charged with unlawful discharge of a weapon with intent, 3 for perverting the course of justice, and 1 for stealing. In addition, two have been convicted for TIPs and unlawful discharge of weapon with intent.

[135] See also CRC/C/GUY/Q/2-4/Add.1 para# 109–113.

[136] See Guyana Constitution Cap:1:01 www.legalaffairs.gov.gy/information/laws-of-guyana.**Protection of the Right to Personal Liberty,** Art. 139 (2) (a) *(e);(3) and (3) (b); and 144(1)*

[137] The Criminal Law (Procedure) Act, Cap. 10:01 provides for bail to be granted to the accused in a number of instances.

[138] The use of force/punishment is clearly stated in Prison Rules 171 and 172, Cap: 11:01. Ranks found negligent in this regard are adjudicated departmentally and/or criminally.

[139] One prison has been identified as a model for first offenders.

[140] See Guyana's submission to the UN-CTS 2014 for years 2009–2013.

[141] In 2012, the total number of prisoners was 1986 with 690 on pretrial/remand detention and 1342 sentenced.

[142] Among the duties of the Visiting Committees is to interview prisoners on their conditions and treatment at those locations. These Committees have visiting privileges with or without giving prior notice to Prison Administration.

[143] These include (a) Force Standing No. 73, Guidelines on Care and Custody of Prisoners; (b) Force Standing Order No. 6, duties of Officers when in charge of stations, also requires that the Care and Custody of Prisoners be addressed and given constant attention; (c) Weekly Instruction Classes at stations and visits by Officers and Inspectors to Stations also aid in enhancing Care and Custody of Prisoners.

[144] The GPS's Basic Recruit Training Courses includes the appropriate use of force. Follow up training courses/seminars are conducted including those conducted regionally and internationally in accordance with international standards.

[145] Enacted on September 27, 2011.

[146] Of these only one is government owned (NCN) with one tv station and one radio station.